جامعة المنصورة
كليـة الآداب

استراتيجية الدولة نحو مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة في ظل التغيرات المناخية الراهنة: دراسة ميدانية بمجتمع صيادي بحيرة المنزلة بمدينة المطرية_ دقهلية.

إعـــداد

د/ حمدي عبده عيد عبداللطيف

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب _ جامعة المنصورة

مجـلة كلـــية الآداب – جامعـــة المنصـــورة

العدد السادس والسبعون – يناير ٢٠٢٥

استراتيجية الدولة نحو مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة في ظل التغيرات المناخية الراهنة: دراسة ميدانية بمجتمع صيادي بحيرة المنزلة بمدينة المطرية_ دقهلية.

د/ حمدي عبده عيد عبداللطيف

مدرس علم الاجتماع

كلية الآداب _ جامعة المنصورة

ملخص البحث

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مظاهر التغيرات المناخية على العمالة غير المنتظمة، ورصد تداعياتها على بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحديد الآليات المتبعة من المؤسسات المعنية بهم للحد من تأثيرات هذه التغيرات على بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية، واعتمدت الدراسة على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وعلى أداة الاستبيان، وتطبيقها على عينة قوامها (١٣٠) مفردة، وجُمِعت بطريقة كرة الثلج، وعلى دليل المقابلة، وتطبيقه على(١٠) حالات، بالإضافة لأداة الملاحظة، وفي تحليلها، وتفسيرها لقضاياها النظرية فقد اعتمدت الدراسة على آراء ومقولات العالم أولريش بيك في نظرية مجتمع المخاطر، وآراء منظري البنائية الوظيفية أمثال تالكوت بارسونز، ومالينوفسكي، وبراون عن التكيف الاجتماعي، وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج من بينها تداعيات التغيرات المناخية على البيئة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة، وتمثلت مخاطرها الاجتماعية في انخفاض مستوى الدخل، وزيادة الخلافات الزوجية، ومخاطرها الصحية في تكرار الإصابة بالأمراض، وانتشار الأمراض والأوبئة، ومخاطرها السكنية في حدوث تغيرات في المعالم الخارجية للمسكن، ومن أهم الآليات التي تتبناها المؤسسات المعنية نحو العمالة غير المنتظمة من أجل دعمهم هي مساعدتهم في الحصول على معاش تكافل، وكرامة، وتوفير الإسعافات الأولية، والقوافل الطبية المجانية لهم.

كلمات مفتاحية: *استراتيجية الدولة، العمالة غير المنتظمة، التغيرات المناخية.*

Abstract:

This study aims at revealing aspects of environmental climate changes on irregular employees, monitoring the repercussions of such changes on the workers' economic and social environment, as well as identifying the mechanisms used by the institutions concerned with those workers to reduce the effects of such changes on the workers'economic and social . the study relied on the sample social survey method and the questionnaire tool which was applied to a sample of (130) individuals collected using the snowball method. The study also utilized the interview guide and applied it to (10) cases and used the observation tool. As for analyzing and interpreting the theoretical issues, the study employed the opinions and sayings of Ulrich Beck in his theory of "Risk Society" in addition to the opinion of constructivist-functional theorists, such as Talcott Parsons, Malinowski, and Brown, on social adaptation. The study reached a set of findings including the fact that the social repercussions of climate change on the social environment of irregular workers include declining levels of income and rising levels of marital disputes. As for its health repercussions, the study revealed that such climate changes cause the recurrence and spread of certain diseases and epidemics, and the residential risks are manifested in the changes that take place in the exterior features of those workers' homes. Moreover, the study revealed that the most important mechanisms adopted by the institutions concerned with irregular workers to support them include helping the workers get "Takafol wa Karama" pension and providing them with first aids and free medical convoys.

keywords: State Strategy, Irregular Workers، Climate Changes

مقدمـــــة:

إذا تطرقنا إلى الأسباب المؤدية إلى حدوث تغير في معدلات المناخ الطبيعي من تغير في درجة الحرارة، وسقوط الأمطار، وحالة الرياح، ونسب معدلات المياه، سواء كانت هذه الأسباب راجعة لعوامل طبيعية أي دون تدخل العنصر البشري في حدوثها، ومنها البراكين، أم راجعة لعوامل بشرية ذات تدخل العنصر البشري في حدوثها، ومنها قطع الغابات والأشجار.

نُلاحظ من ذلك أن حدوث مثل هذه التغيرات في المناخ ليس بالأمر المفاجئ بل تعد من بين القضايا المتوقع حدوثها، وهو ما تؤكده الاهتمامات المختلفة على المستوى العالمي والمحلي بهذه القضايا، وبغض النظر عن التفاوت الواضح في التعامل مع هذه القضية على هذين المستويين العالمي والمحلي، إلا أنه يمكن القول بأن هذه الاهتمامات والجهود المبذولة ترجع لما تحدثه هذه التغيرات من مظاهر، وما تتركه من تأثيرات ليست تقع على نطاق البيئة فحسب، بل تمتد تأثيراتها إلى مختلف الأنماط الحياتية، وطبيعتها لمختلف العناصر الحية الموجودة في البيئة، بما فيها العنصر الإنساني بمختلف جوانب حياته الاجتماعية.

فعلى مستوى المجتمع المصري نجد أن الدولة بمختلف مؤسساتها عملت على تبني سياسات واستراتيجيات من أجل مواجهة مظاهر التغيرات المناخية، وما ينتج عنها من تداعيات، ومن بين هذه السياسات إطلاقها استراتيجية التنمية المستدامة عام ٢٠١٦ رؤية مصر ٢٠٣٠، والاستراتيجية الوطنية لمواجهة مخاطر تغير المناخ ٢٠٥٠، وعديدٍ من المبادرات المرتبطة بذلك، ومن بين الفئات التي وقعت ضمن اهتمامات الدولة في ضوء مؤسساتها المعنية، وعملت على دعمها، ودعم قدراتها من أجل تكيفها مع هذه التغيرات المناخية كانت _فئة العمالة غير المنتظمة_ لما تمثله من عنصر مهم من عناصر القُوَى العاملة، وبالإضافة لأنها تعد من أكثر فئات المجتمع تعرضًا لهذه التغيرات المناخية، وذلك راجع لطبيعة عملهم وأنشطتهم التي يرتبط أغلبها بمعدلات المناخ الطبيعية، ومنها من يمارسون مهنة الصيد، ومن يمارسون بجانبها كذلك مهن أخرى سواء أكانت مساعدة لها منها صناعة الحبال، أم مكملة لها منها مشروعات ريفية. لهذا جاء موضوع الدراسة حول استراتيجية الدولة نحو مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة في ظل التغيرات المناخية الراهنة: دراسة ميدانية بمجتمع صيادي بحيرة المنزلة بمدينة المطرية_ دقهلية، **وعلى هدي ذلك، فإن الدراسة الراهنة تحتوي على مجموعة من العناصر التي تشمل كل من الاستراتيجية البحثية، والدراسات السابقة، والإطار المعرفي للدراسة، وعرض نتائج الدراسة الميدانية، وتحليلها، ومع الإشارة للنتائج العامة للدراسة الميدانية، وتوصياتها، ونستعرض لكل منهما على النحو الآتي:**

أولًا: الاستراتيجية البحثية:

فيما يلي نستعرض للاستراتيجية البحثية التي تشتمل على كل من مشكلة الدراسة وتساؤلاتها، وكذلك أهميتها، وأهدافها، فضلًا عن منهجية الدراسة، وبالإضافة لمفاهيم الدراسة، وتوجهها النظري، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١. مشكلة الدراسة وتساؤلاتها:

في الوقت الذي تسعى فيه الدولة بمختلف مؤسساتها نحو تحقيق تنمية مستدامة بمختلف جوانبها الثلاث، ومع حرصها على استغلال كافة مواردها المختلفة من أجل تحقيق مستوى معيشي، واجتماعي

أفضل لمواطنيها، وذلك نابعًا من أن المواطن هو الأداة الفعالة نحو تحقيق نجاح المشروعات التنموية التي تتبنى تنفيذها، أو فشلها، ومن ثم فإنها تعمل على شمل جميع فئات مواطنيها بمختلف أوضاعهم الاقتصادية، وكتلك الاجتماعية، والعمل على مواجهة ما يعانون منه من مشكلات، وأزمات في ضوء تبنيها كثير من الاستراتيجيات، والآليات التنموية التي تساعدها في تحقيق ذلك، ومن بين هذه الفئات التي تولي الدولة لهم اهتمامًا بالغًا هي فئة العمالة غير المنتظمة، لما تمثله هذه الفئة من قوة اقتصادية كبيرة نظرًا لوجودها في قطاعات مختلفة منها في مجال الزراعة، والصيد، والمقاولات، وغيرها من المهن المختلفة، فهم يمثلون نسبة ٥٠% من إجمالي حجم قطاع القُوَى العاملة[١]، ولما أسفرت عنه نتائج عديد من البحوث، والدراسات السابقة عن أن العمالة غير المنتظمة تعاني مشكلات مختلفة بصفة عامة، ومنها ما أشارت إليه إحدى هذه الدراسات السابقة في ضوء نتائجها عن تدنٍ في أوضاعهم المهنية، والاجتماعية، والصحية، مع انعدام الحماية الاجتماعية، والقانونية لهم[٢]، التي قد تعيق من تحقيق معدلات التنمية المطلوبة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها في مختلف مجالاتها، ومن ثم توجيه الأنظار إلى الاهتمام بهذه الفئات.

ومع التغيرات التي تحدث على مختلف مجتمعات العالم، ومن بينها المجتمع المصري وما تسببه من أزمات مختلفة في الوقت الراهن، ومنها التغيرات المناخية، وما تحدثه من تأثيرات سلبية وفقًا لما أشار إليه العالم "**أولريش بيك**" في نظرية مجتمع المخاطر، وليست تحدث فقط على مستوى البيئة، فحسب بل يمتد تأثيراتها، وتداعياتها على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية للمواطنين بصفة عامة، والعمالة غير المنتظمة بصفة خاصة فهم الأكثر تعرضًا وتأثرًا بها.

حيث أصبحت التغيرات المناخية إحدى العناصر المحددة لتحديات تحقيق تنمية الحياة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة وتحسينها في وقتنا الحالي، لما ينتج عنها زيادة في معدلات البطالة، والفقر، وتأثيرها على مختلف أوضاعهم الاجتماعية، والاقتصادية، ومن ثم فقد أعطت الدولة المصرية في ضوء رؤيتها ٢٠٣٠ أهمية لمواجهة الآثار المترتبة على التغيرات المناخية مع وضع الاستراتيجية الوطنية للتغير المناخي، وغيرها من المبادرات، والخطط المختلفة من أجل تخفيف الأضرار التي قد تصيب العمالة غير المنتظمة في ظل التغيرات المناخية الراهنة، وإمدادهم بالآليات التي تدعم قدراتهم على التكيف مع مثل هذه الأحداث الطارئة، وهو ما جاء في آراء، ومقولات منظري البنائية الوظيفية أمثال " **تالكوت بارسونز، ومالينوفسكي، وبراون**" عن التكيف الاجتماعي، **ومن هنا تتحدد مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة عن التساؤلات الآتية:**

أ. ما مظاهر التغيرات المناخية على العمالة غير المنتظمة؟

ب. ما التداعيات التي تحدثها التغيرات المناخية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية للعمالة غير المنتظمة؟

ج. ما الآليات المتبعة من المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة للحد من تأثيرات التغيرات المناخية على بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية؟

د. ما الصعوبات التي تعيق العمالة غير المنتظمة من الاستفادة من الآليات التي تتبناها المؤسسات المعنية وتنفيذها تجاههم؟

هـ. ما المقترحات التي من شأنها زيادة دور المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة للحد من تأثيرات التغيرات المناخية عليهم؟

٢. <u>أهمية الدراسة</u>:

تنقسم إلى أهمية نظرية، وأخرى تطبيقية، فتتبع **الأهمية النظرية للدراسة الراهنة** من أهمية الفئة التي تتناول دراستها حيث تمثل العمالة غير المنتظمة نسبة كبيرة من قوة العمل، وتشعبها في قطاعات مختلفة منها الزراعي، والحرفي، والمقاولات، وغيرها، فتسجل نسبة ٥٠% من إجمالي قطاع القُوَى العاملة، وكذلك جاءت الدراسة مواكبة للاهتمام العالمي والمحلى بمختلف مؤسساته سواء الحكومية منها، أم الأهلية بقضية التغيرات المناخية، والتطور السريع، والمتلاحق في تغير المناخ، والمخاطر التي تشكلها على حياة المواطنين، وأيضًا مع اهتمام الدولة المصرية كذلك بقضية التغيرات المناخية، وتبني العديد من المبادرات للحد من تأثيراتها بشكل عام، وتأثيراتها على العمالة غير المنتظمة بشكل خاص في الوقت الذي تحرص فيه على توفير حياة كريمة لهم فضلًا عن وجود اهتمام عديد من البحوث، والدراسات في دراسة التغيرات المناخية من جوانب علمية، وبيئية، واقتصادية لكونها من الموضوعات البحثية الجديدة على الساحة العلمية، فإنه نادرًا ما نجد دراسات تطرقت نحو دراسة التغيرات المناخية، وتأثيراتها، ولا سيما على العمالة غير المنتظمة من منظور اجتماعي، لذا تعد الدراسة الراهنة جزء، أو إضافة نوعية استكمالًا لجهود الباحثين الاجتماعيين في دراستهم، وبحوثهم العلمية لقضية التغيرات المناخية. ثم أن الدراسة الراهنة قد جمعت بين الأسلوب الكمي الذي تعتمد عليه الدراسات السوسيولوجية، وبين الأسلوب الكيفي الذي تعتمد عليه الدراسات الأنثروبولوجية، وذلك لتحقيق درجة عالية من التكامل مما يضفي نوعًا من الدِّقَّة على نتائج الدراسة، وكذلك تسعى الدراسة الراهنة إلى اختبار مدى ملاءمة القضايا الفكرية لكل من العالم **أولريش بيك** في نظرية مجتمع المخاطر، وآراء، ومقولات منظري البنائية الوظيفية أمثال "**تالكوت بارسونز، ومالينوفسكي، وبراون**" عن التكيف الاجتماعي في دراسة موضوعها.

وتتمثل **الأهمية التطبيقية للدراسة الراهنة** في تقديم رؤية لصانعي القرار والمؤسسات المعنية في ضوء ما تتوصل إليه من نتائج من خلال ما تحدثه التغيرات المناخية من تأثيرات على نطاق البيئة الاجتماعية، والاقتصادية للعمالة غير المنتظمة، بالإضافة إلى إمدادهم بالصعوبات التي تعيق العمالة غير المنتظمة من الاستفادة من الآليات التي تتبناها المؤسسات المعنية وتنفيذها تجاههم، إلى جانب إمدادهم بمجموعة المقترحات التي من شأنها تزيد من دور المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة،

بما يمكنهم من وضع استراتيجية متكاملة الإجراءات، والآليات، والعمل على تنفيذها التي يجب أن تتضمن تعزيز قدرات العمالة غير المنتظمة على مواجهة الأزمات، إلى جانب دمجهم في القطاع الرسمي، وكذلك تقديم سبل الرعاية الاجتماعية، والحماية القانونية، بما يمكنهم من تحسين أوضاعهم المعيشية، لعل في هذه الدراسة إسهام متواضع في هذا المجال يفتح الأفاق أمام الباحثين في التطرق إلى مجالات بحثية جديدة أو تكون منطلقًا لها.

٣. **أهداف الدراسة: تسعى الدراسة الراهنة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وهي:**

أ. الكشف عن مظاهر التغيرات المناخية على العمالة غير المنتظمة.

ب. رصد التداعيات التي تحدثها التغيرات المناخية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية للعمالة غير المنتظمة.

ج. تحديد الآليات المتبعة من المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة للحد من تأثيرات التغيرات المناخية على بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية.

د. إلقاء الضوء على الصعوبات التي تعيق العمالة غير المنتظمة من الاستفادة من الآليات التي تتبناها المؤسسات المعنية وتنفيذها تجاههم.

هـ. الوصول إلى مجموعة من المقترحات التي من شأنها زيادة دور المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة للحد من تأثيرات التغيرات المناخية عليهم.

٤. **منهجية الدراسة:**

تعد الدراسة الراهنة من الدراسات الوصفية، والتي تستهدف جمع البيانات، والحقائق التي تتعلق حول استراتيجية الدولة نحو مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة في ظل التغيرات المناخية الراهنة، والدراسات الوصفية لا تقف عند مجرد جمع البيانات والحقائق، بل تتجه إلى تصنيف هذه الحقائق، وتلك البيانات، وتفسيرها، وتحليلها، وذلك بهدف الوصول إلى نتائج.

ومما لاشك فيه أن لكل دراسة منهج تسير عليه، ويرتبط المنهج الملائم ارتباطًا وثيقًا بكل من موضوع الدراسة من جهة، وأهدافها من جهة أخرى، فقد استخدمت الدراسة **منهج المسح الاجتماعي بالعينة**، وذلك بهدف التعرف على استجابات أفراد العينة وآرائهم تجاه أداتي جمع البيانات التي تتضمن تساؤلات الدراسة الرئيسية.

وأما **أدوات جمع البيانات**، فقد اعتمد الباحث على كل من **استمارة الاستبيان**، لتحقيق كافة أهداف الدراسة، والإجابة عن تساؤلاتها، وقد جاءت عملية الصياغة الأولية لاستمارة الاستبيان بعد الاطلاع على أدبيات الدراسة، والدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، سالفة الذكر، والتي شكلت إطارًا مرجعيًا للدراسة الراهنة، وتضمنت الاستمارة (١٩) سؤال مبنية على (٦) محاور يتمثل الأول في البيانات الأساسية، والثاني في مظاهر التغيرات المناخية على العمالة غير المنتظمة، والثالث في

التداعيات التي تحدثها التغيرات المناخية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية للعمالة غير المنتظمة، والرابع في الآليات المتبعة من المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة للحد من تأثيرات التغيرات المناخية على بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية، والخامس في الصعوبات التي تعيق العمالة غير المنتظمة من الاستفادة من الآليات التي تتبناها المؤسسات المعنية، وتنفيذها تجاههم، والسادس في المقترحات التي من شأنها زيادة دور المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة للحد من تأثيرات التغيرات المناخية عليهم.

وبالنسبة لإجراءات الصدق والثبات فقد قام الباحث بقياس ثبات صدق المحاور بحساب معامل ارتباط بيرسون ومنه حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ حيث تراوحت قيم معامل الثبات ما بين ٠.٨٦٩ إلى ٠.٩٣٤ مما يؤكد على أن الاستمارة تتمتع بدرجة عالية من الثبات.

وللتحقق من الصدق الظاهري للاستبيان تم اختبارها بأسلوب صدق المضمون، وذلك من خلال عرضها على عدد من المحكمين، وذلك للتأكد من مدى شموليتها لجميع أبعاد المشكلة البحثية، وتساؤلاتها، وقياس مدى صدقها، وتم إجراء بعض من التعديلات وفقًا لما أبدوه السادة المحكمين من ملاحظات سواء من حيث حذف، أم إضافة، أم إعادة صياغة لعبارات الاستبيان.

وجرت معالجة بياناتها، وتحليلها، واستخراج نتائجها إحصائيًا باستخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية والمعروف باسم "SPSS"، وذلك بالاعتماد على المعاملات، والاختبارات، والمعالجات الإحصائية التالية: التكرارات، والنسب المئوية، والمتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، وكا^{2}، ومستوى الدلالة، ودرجة الحرية.

كما اعتمدت الدراسة على تطبيق **دليل مقابلة** للحصول على بيانات أكثر عمقًا من حالات الدراسة، والذي اشتمل على كل من المحاور التالية (الأول في البيانات الأساسية، والثاني في مظاهر التغيرات المناخية على العمالة غير المنتظمة، والثالث في التداعيات التي تحدثها التغيرات المناخية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية للعمالة غير المنتظمة، والرابع في الآليات المتبعة من المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة للحد من تأثيرات التغيرات المناخية على بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية، والخامس في الصعوبات التي تعيق العمالة غير المنتظمة من الاستفادة من الآليات التي تتبناها المؤسسات المعنية وتنفيذها تجاههم، والسادس في المقترحات التي من شأنها زيادة دور المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة للحد من تأثيرات التغيرات المناخية عليهم). بالإضافة إلى الاعتماد على أداة **الملاحظة** أثناء تطبيق أداتي جمع البيانات.

وأما **مجتمع الدراسة**، تم تطبيق الدراسة الميدانية في مدينة المطرية، وهي إحدى المدن التابعة لمحافظة الدقهلية، والتي تقع تحت اهتمامات الباحثين، والعاملين بجامعة المنصورة، ويرجع مبررات اختيارها إلى ما يأتي:

أ. قربها من بحيرة المنزلة التي تمتد إلى البحر الأبيض المتوسط، وهو ما يعد ذلك مؤشرًا عن تعرضها للتغيرات المناخية، وتأثيراتها.

ب. تنوع بها الأنشطة الاقتصادية نظرًا لتنوع مقوماتها الاقتصادية والايكولوجية، منها الصيد، والزراعة، وغيرها من المهن التي تمارسها العمالة غير المنتظمة، ومما يدل ذلك على تواجد أعداد كبيرة من المواطنين يمارسون مهن تندرج تحت هذه الفئة من العمالة.

ج. وجود اهتمام بالغ من الدولة نحو تنمية بحيرة المنزلة، وما يترتب عليها من إقامة مشروعات تنموية تنعكس على الفئات المختلفة من المواطنين بما فيهم العمالة غير المنتظمة.

د. تنوع الخدمات التي تقدمها وزارتي التضامن الاجتماعي، والقُوى العاملة لفئة العمالة غير المنتظمة المتواجدة بها.

وبالنسبة لعينة الدراسة، تم تطبيق استمارة الاستبيان على عينة من العمالة غير المنتظمة قوامها (١٣٠) مفردة، وجُمِعت **بطريقة كرة الثلج snow ball،** نظرًا لعدم توافر بيانات دقيقة، وإحصائيات معلومة عن فئة العمالة غير المنتظمة بمجتمع الدراسة ممن يعملون بمهنة الصيد، ويمارسون بجانبها كذلك مهن أخرى سواء أكانت مساعدة لها منها صناعة المراكب، والشباك، وسدة الغاب، والثلج، والحبال، وبيع الأسماك، أم مكملة لها منها " زراعية، ومشروعات ريفية "حيوانية_ داجنة"، كما تم تطبيق **دليل المقابلة** على (١٠) حالة من العمالة غير المنتظمة _ مختلفة عن أفراد عينة الاستبيان _ تم اختيار هذا العدد لكي يمثل كل منهما عدد (٢) حالة ممن يمارسون مهنة الصيد مع مهن أخرى "مساعدة، ومكملة لها، ومن يجمع معها أكثر من مهنة من بين المهن المشار إليها سالفًا، وأيضًا راجع لطبيعة، وخصائص المواطنين بصفة عامة، والعمالة غير المنتظمة بصفة خاصة، فهناك تشابه كبير بين العادات، والتقاليد، ونمط الحياة المعيشة ومشكلاتهم، ولغة الحوار، وأسلوب العرض، ... وغيرها من السمات المشتركة مما كان مبررًا في الاقتصار على هذا العدد دون الحاجة إلى زيادة الحالات في تطبيق الدليل،

ويوضح الجدول رقم (١) الخصائص الأولية لأفراد عينة الدراسة على النحو الآتي:

البيانات الأولية (استمارة الاستبيان)		ك	%	الترتيب
النوع	ذكر	١١٨	٩٠.٨	١
	أنثى	١٢	٩.٢	٢
	المجموع	١٣٠	١٠٠	
العمر	أقل من ٢٥	٩	٦.٩	٤
	من ٢٥ إلى أقل من ٣٥	٣٥	٢٦.٩	٢
	من ٣٥ إلى أقل من ٤٥	٦٣	٤٨.٥	١
	من ٤٥ فأكثر	٢٣	١٧.٧	٣
	المجموع	١٣٠	١٠٠	
المستوي التعليمي	لا يقرأ ولا يكتب	٣٣	٢٥.٤	٢
	أقرأ وأكتب	٤٥	٣٤.٦	١
	تعليم أقل من متوسط	٢٢	١٦.٩	٤
	تعليم متوسط	٣٠	٢٣.١	٣
	تعليم جامعى	٠	٠	٥
	المجموع	١٣٠	١٠٠	
الحالة الاجتماعية	أعزب	١٩	١٤.٦	٤
	متزوج	٥٦	٤٣.١	١
	مطلق	٢٢	١٦.٩	٣
	أرمل	٣٣	٢٥.٤	٢
	المجموع	١٣٠	١٠٠	
عدد أفراد الأسرة	أقل من ٤ أفراد	٣٥	٢٦.٩	٢
	من ٤ أفراد أقل ٦ أفراد	٨٣	٦٣.٨	١
	أكثر من ٦ أفراد	١٢	٩.٣	٣
	المجموع	١٣٠	١٠٠	
مبررات ممارستك مهنه أخرى مع مهنة الصيد	زيادة الدخل	٤١	٣١.٥	٢
	نمط الحياة الاجتماعية السائدة	٢٦	٢٠.٠	٣
	توقف فترات الصيد	٦٣	٤٨.٥	١
	المجموع	١٣٠	١٠٠	

البيانات الأولية لحالات الدراسة (دليل المقابلة)					
النوع	العمر	المستوى التعليمي	الحالة الاجتماعية	عدد أفراد الأسرة	مبررات ممارستك مهنه أخرى مع مهنة الصيد	الأعمال الأخرى مع مهنة الصيد
ذكر	٤٥	يقرأ و يكتب	متزوج	٦	زيادة الدخل	مساعدة لها
أنثى	٣٧	تقرأ وتكتب	متزوجة	٦	زيادة الدخل	مساعدة لها
ذكر	٤٤	يقرأ ويكتب	متزوج	٤	نمط الحياة الاجتماعية	زراعية، مشروعات ريفية
ذكر	٥٢	أقل من متوسط	متزوج	٥	نمط الحياة الاجتماعية	زراعية ، مشروعات ريفية
ذكر	٣٩	يقرأ ويكتب	متزوج	٥	توقف فترات الصيد	زراعية
ذكر	٤٣	أقل من متوسط	أرمل ويعول	٦	توقف فترات الصيد	زراعية
ذكر	٣٨	تعليم متوسط	متزوج	٤	توقف فترات الصيد	حيوانية
أنثى	٣٦	تعليم متوسط	متزوجة	٤	توقف فترات الصيد	حيوانية
ذكر	٢٨	تعليم متوسط	أعزب	٥	توقف فترات الصيد	داجنة
ذكر	٣٦	تعليم متوسط	أرمل ويعول	٥	توقف فترات الصيد	داجنة

وأما الفترة الزمنية، استغرقت الدراسة الميدانية فترة زمنية من مايو ٢٠٢٤، وحتى سبتمبر ٢٠٢٤.

٥. مفاهيم الدراسة:

إن القيام بتعريف المفاهيم الأساسية في شكل تعريفات علمية، وتعريف المتغيرات إجرائيًا يساعدنا على فهم المقاييس المختلفة للدراسة، وذلك لأن كل تعريف منها يؤدي دورًا مهمًا، وضروريًا في عملية البحث العلمي[٣] ، وعلى هدي ذلك، فإن الدراسة الراهنة تحتوي على عدد من المفاهيم تم تحديد كل منها، وتعريفه إجرائيًا على النحو الآتي:

أ. **مفهوم استراتيجية الدولة:**

يعد مفهوم الاستراتيجية وعاءً ذات أبعاد شمولية تتعلق بمدى نجاح المؤسسات، ومستقبلها، فقد تنوعت اتجاهات الباحثين وأفكارهم في تناولهم لهذا المفهوم، فهناك من يشير إليها على أنها عبارة عن خطة موضوعة تحدد سياقات وسبل التصرف، وعلى أنها دالة أي مرشدة للتعامل مع موقف معين، وأنها مصممة لإنجاز الأهداف، وكذلك بوصفها مناورة الغرض منها خداع المنافسين والالتفاف حولهم[٤].

وفي حين يتناولها البعض كموقف أي بوصفها وسيلة لتحدد كيان المؤسسة داخل البيئة، وبالتالي فهي تعد ذات تأثيرًا وسطيًا بين المؤسسة والبيئة، وكذلك بين السياق الداخلي والخارجي، وينظر إليها أخرون كمنظور أي أنها طريقة فطرية لإدراك الأشياء ورؤيتها[٥].

كما تعرف بأنها أسلوب المؤسسة أو الهيئة في التعامل مع بيئتها من أجل تحقيق غاياتها من خلال تحديد التهديدات، والفرص البينية إلى جانب اعتمادها على مواردها المتاحة سواء المادية منها أم البشرية[٦].

وتعرفها الدراسة الراهنة إجرائيًا على أنها " الإجراءات والآليات التنفيذية التي تتبناها الدولة المصرية في ضوء مؤسساتها بهدف تحسين الحياة الاجتماعية للعاملين من فئة العمالة غير المنتظمة، والحد من التأثيرات التي يتعرضون لها في ظل الأزمات والأحداث الطارئة، ومنها التغيرات المناخية".

ب. **مفهوم العمالة غير المنتظمة:**

تتعدد مسميات العمالة غير المنتظمة ما بين عمالة مؤقتة، أو عمالة غير منتظمة، أو عمالة غير رسمية أو عمالة موسمية، وبالرغم من تنوع تلك المسميات إلا أنها تشترك جميعًا في أنها تصف فئة من العمال بالمجتمع، والتي تقوم بمجموعة من الحرف، أو تعمل في قطاعات الخدمات النوعية في المجتمع سواء بشكل فردي، أم جماعي، والتي غالبًا ما ينتهي دورها بمجرد الانتهاء من تأدية الخدمة المطلوبة [٧]، وهي العمالة التي تقع ضمن القطاع غير الرسمي، وهم في الأغلب العمالة التي تعمل لدى الغير بصفة مؤقتة، وغير منتظمة، ومتقطعة، ولا تطبق عليهم قوانين العمل، والتأمينات، ويعملون بلا ضوابط مثل التي تحكم باقي القطاعات[٨]، ووفقًا للمادة ١٧ من الدستور المصري، والمادة ٢٦ من قانون العمل ١٢ لسنة ٢٠٠٣، وقرار وزارة القُوَى العاملة رقم ١٦٢ لسنة ٢٠١٩، فإن العمالة غير المنتظمة هم

أصحاب المهن المشار إليها في المادة الثانية من القرار الوزاري، وهم جميع العمال الموسميين، والمؤقتين، وعلى الأخص[٩]:

- عمال المقاولات، وتضم كل من النجار، والحداد، والكهربائي، والسباك الصحي، واللحام، والنقاش، والبناء، وعامل وضع الطبقات العازلة، وسائق معدات ميكانيكية، والمبلط، وعامل الخرسانة، وعامل حفر الآبار، وعامل قطع الأحجار، وعامل زجاج، وعامل التركيب والإصلاح والصيانة، وعامل تشغيل الماكينات والمعدات، والمبيض العامل العادي، وعمال الخدمات.
- عمال الزراعة الموسميين، وتضم كل من العاملون في الحقول، والحدائق، والبساتين، وفي أراضي الاستصلاح الزراعي، أو في مشروعات تربية الماشية، أو الحيوانات الصغيرة، والدواجن، والمناحل، أو في محطات فرز، وتعبئة الفاكهة، والخضروات، ويعد في حكمهم من يعملون لدى الغير في الأعمال الآتية: تنظيف البذور وتنقيتها، وعمال الري والصرف، وإنشاء مرافقها وصيانتها وتطهيرها، وحفر الآبار الارتوازي، والعاملون في الصناعات القائمة على الخدمات الزراعية في المناطق الريفية مثل صناعات الحوص، والألياف، وقش الأرز، وعمال محالج الأقطان.
- عمال الصيد، وتضم العاملون على المراكب لدى الغير، والاستزراع السمكي، والزريعة، ومن في حكمهم.
- عمال الموانئ، وتضم العاملين بالموانئ البحرية داخل المياه الإقليمية، والجافة، والموانئ النهرية، ومن بينها الأعمال الآتية تجارة السفن، ولحام، وفك الحاويات وتربيطها، وعمال ساحات التستيف، والرشمة، والدهان، وتحميل وتعتيق، وصيانة وتموين السفن، والكراكات، والحفارات، وصيانة لانشات، وفلايك.

وتعرفها الدراسة الراهنة إجرائيًا على أنها "هم العمال الذين يعملون سواء لدى الآخرين، أم يعملون لحسابهم الخاص، ويعتمدون على تحصيل أجرهم بشكل يومي بواسطة المهن التي يمارسونها، وتقع ضمن تصنيف وزارة القُوَى العاملة أو خارجه، وهم من يعملون بمهنة الصيد، ويمارسون بجانبها كذلك مهن أخرى سواء أكانت مساعدة لها منها صناعة المراكب، والشباك، وسدة الغاب، والثلج، والحبال، وبيع الأسماك، أم مكملة لها منها "زراعية، ومشروعات ريفية "حيوانية_ داجنة".

ج. **مفهوم التغيرات المناخية:**

إن مفهوم التغير المناخي كان ينظر إليه مع بدايات القرن التاسع عشر بوصفه قضية علمية فقط، وفي القرن العشرين تم إرجاعه إلى التدهور البيئي نتيجة ممارسات النشاط البشري، وبينما في القرن الحادي والعشرين تم تطور القضية وأصبحت سبب مشكلات التنمية الأخرى، ويعد مؤتمر المناخ العالمي لعام ١٩٧٩ أول من قدم تعريف واضح للتغير المناخي الذي يسببه الإنسان بوصفه مشكلة بيئية رئيسية، والذي

يُشير إلى التغير طويل المدى في التوزيع الإحصائي لأنماط الطقس مثل درجة الحرارة، وهطول الأمطار على مدى فترات زمنية متعددة(١٠).

كما تعرف بأنها تشير إلى أي تغير مؤثر وطويل المدى يحدث لمنطقة معينة في معدل حالة الطقس، والتي تشمل درجات الحرارة، ومعدلات لتساقط الأمطار، وحالة الرياح، وتستخدم عبارة "تغير المناخ" كتعبير عن خلل غازات التلوث بالتوازن الطبيعي الذي كان يحفظ للأرض حرارة تضمن استمرار الحياة عليها من جهة، وتؤمن تخلصها من فائض الحرارة الآتية من الشمس من جهة أخرى(١١).

ويُعرفها أخرون بأنها أي تغير يحدث في المناخ بطريقة متفاوتة باختلاف المناطق على الكرة الأرضية، ومنها تغير في معدل الحرارة في المناطق، وفي نمط الحرارة ما بين النهار والليل، وخلال الفصول، وفي معدل الرطوبة والأمطار، وفي معدل قوة أشعة الشمس، والغيوم، والضغط الجوي، والرياح، وفي نوعية العواصف، ومعدلات حدوثها خلال العام(١٢).

وتعرفها الدراسة الراهنة إجرائيًا على أنها "هو أي تغيرات تحدث على مستوى معدل المناخ الطبيعي المتعارف عليه في المجتمع الذي يشمل كل من درجات الحرارة، وتساقط الأمطار، وحالة الرياح، ومنسوب المياه، ويكون راجعًا أما لحدوث تغير في الطبيعة، أو نظرًا لنشاطات الإنسان المؤثرة، ويظهر تأثير هذه التغيرات على البيئة، وراحة المواطنين من فئة العمالة غير المنتظمة ممن يعملون بمهنة الصيد، ويمارسون معها مهن أخرى مساعدة، أو مكملة، وعلى مختلف جوانب بيئتهم الاجتماعية بعناصرها الرعائية، والصحية، والسكنية، وكذلك بيئتهم الاقتصادية.

٦. **<u>التوجه النظري للدراسة</u>:**

يمثل التوجه النظري أهمية بالغة في إرشاد البحوث الاجتماعية وتوجيهها، حيث تُقدم خريطة علمية بحثية ذات منهجية واضحة المعالم تمكن الباحث من اكتشاف طريقه الصحيح في بحث المشكلة التي يريد دراستها، وتحقيقها علميًا دون الوقوع في متغيرات متعددة قد تضيع وقته ومجهوداته دون الوصول لشيء، فالنظرية تزودنا بالإطار التصوري للدراسة والبحث، إلى جانب أنها توجز مشكلة البحث وتصنفها، وتوجه الملاحظة، وتساعد في التفسير فضلًا عن أنها تضع البحث في سياق المناقشة العلمية(١٣).

لذا تعتمد الدراسة الراهنة على آراء، ومقولات العالم **أولريش بيك** في نظرية مجتمع المخاطر، حيث يرى أن ما يعيشه العالم الآن من ثورة صناعية، وتكنولوجية، وما يتعلق بها من تنفيذ سياسات تنموية مختلفة هدفها في المقام الأول تحقيق البعد المادي، والربح الاقتصادي دون النظر عن أي تداعيات قد يترتب حدوثها بسببها، أدي إلى ظهور عديد من الأخطار منها ثقب الأوزون، والصوبة الزجاجية، والدفء والاحتباس الحراري، والتلوث، والتصحر، وتغيرات المناخ، ويرى انتشارها على كافة المجتمعات سواء أكانت النامية منها، أم المتقدمة، وامتدادها نحو المستقبل، والأجيال القادمة، وليس فقط

على الحاضر، ثم أن تميزها بأنها أخطار غير محسوسة، وغامضة يجعل من الصعب تحديدها، وإدارتها بالطرق التقليدية، ويذهب بأن كل هذه الأخطار تظهر تأثيراتها المتنوعة، والمتعددة على الإنسان، والبيئة معًا، ومنها: مخاطر طبيعية، ومخاطر سياسية، ومخاطر تعيق التنمية المستدامة، ومخاطر اجتماعية، ومخاطر صحية، ومخاطر اقتصادية، ومخاطر نفسية(١٤)، وتقودنا بالوقوف على المظاهر التي تحدثها التغيرات المناخية، وكذلك ما ينتج عنها من مخاطر على البيئة، والإنسان معًا.

وأيضًا تعتمد على آراء، ومقولات منظري البنائية الوظيفية أمثال " **تالكوت بارسونز، ومالينوفسكي، وبراون**" عن التكيف الاجتماعي، فيشير إليه تالكوت بارسونز بأنه هو تلك الوظيفة التي من خلالها يتم تدبير كافة الموارد سواء البشرية منها، أم المادية من أجل تحقيق أهداف النسق أي أنها وحدات الأفعال التي تعمل على تأسيس العلاقات بين النسق، وبيئته الخارجية. أما مضمون التكيف فيتعلق بالحصول على المصادر المختلفة التي يحتاجها النسق من الأنساق التي تشكل بيئته، ومبادلتها بغيرها داخل النسق ذاته، ثم ترتيب أو تحويل، وتجهيز هذه المصادر؛ من أجل مساعدة النسق على إشباع حاجاته، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تحقيق الغاية العظمى، وهى التكامل والاستقرار النسقي(١٥)، وقد أقر كل من مالينوفسكي وبراون في ضوء رؤيتهم الوظيفية إلى وجود ثلاث مستويات رئيسية لعمليات التكيف الاجتماعي التي تظهر كرد فعل لكافة التغيرات الاجتماعية التي تشهدها كافة المجتمعات الإنسانية، وتتمثل في المستوى الفردي، والجماعي، والمجتمعي(١٦)، وتقودنا بالوقوف على آليات التكيف الاجتماعي على المستوى المجتمعي التي تظهر في كافة أشكال التغير الاجتماعي الذي يطرأ على المجتمع، والتي تعد محاولة للتكيف مع الظروف الخارجية المتغيرة، ومنها ما تركز عليه الدراسة الراهنة _التغيرات المناخية_، ويقصد بها كافة الإجراءات التي اتخذتها الدولة في ضوء مؤسساتها المعنية لدعم العمالة غير المنتظمة في ظل التغيرات المناخية الراهنة، والتي لا شك في أنها ساهمت في دعم قدراتهم على التكيف مع تداعياتها التي تحدثها على بيئتهم الاجتماعية بعناصرها الرعائية، والصحية، والسكنية، وكذلك بيئتهم الاقتصادية.

ثانيًا: الدراسات السابقة:

نعرض فيما يلي مجموعة من الدراسات المرجعية المرتبطة بالدراسة الراهنة، وتم ترتيبها من الأقدم إلى الأحدث على النحو الآتي:

الدراسة الأولى بعنوان: " أثر التغيرات البيئية المستحدثة وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الريفي : دراسة ميدانية على بعض القرى المصرية"، ومن بين أهدافها الكشف عن أكثر مظاهر أو أنماط التغيرات المناخية التي يعاني منها مجتمع الدراسة، ومدى معرفة المجتمع الريفي بالتأثيرات الظاهرة لهذه التغيرات، وشملت إجراءاتها المنهجية على منهج المسح الاجتماعي، وكذلك استخدام كل من أداة الاستبيان، ومقابلات فردية، وجماعية، والاعتماد على الوثائق،

والإحصاءات، وتم تطبيق الاستبيان على عينة قوامها (٣٤٠) مفردة من العاملين في قطاع الزراعة بمحافظة كفر الشيخ، وتوصلت لمجموعة من النتائج منها من مظاهر التغيرات المناخية التي يعاني منها مجتمع الدراسة تمثلت في ارتفاع درجات الحرارة، وارتفاع مستوى سطح البحر، وتواتر حدة العواصف وموجات البرودة الشديدة، والسخونة الشديدة، كما أن لها تأثيرات سلبية على الإنتاج الزراعي منها انخفاض إنتاجية المحاصيل، وكذلك على الإنتاج الحيواني من حيث نقص العلف أو الإجهاد الحرارى الذى يتسبب فيه ارتفاع درجة الحرارة، وكذلك عدم تحمس أغلبية المزارعين لتحمل مسئولية المواجهة للمخاطر المستقبلية لتغير المناخ، بالإضافة إلى ضعف رغبتهم في الاعتماد على الحلول المرتكزة على التنظيم الذاتي لأفراد المجتمع(١٧).

الدراسة الثانية بعنوان: "إدراك الزراع لبعض أضرار ظاهرة التغير المناخي على القطاع الزراعي وتكيفهم معها ببعض قرى محافظة الدقهلية"، ومن بين أهدافها التعرف على مستوى إدراك الزراع المبحوثين لبعض الأضرار المتوقع حدوثها من ظاهرة التغير المناخي على القطاع الزراعي، والتعرف على المعوقات التي تواجه الزراع المبحوثين عند الحد من أضرار ظاهرة التغير المناخي على القطاع الزراعي من وجهة نظرهم، وشملت إجراءاتها المنهجية على مركزي بلقاس، وشربين كمجال جغرافي لها، وتم اختيار قريتين من كل مركز بسنديلة، والستاموني بمركز بلقاس، والحصص، وكفر يوسف بمركز شربين، ثم اختيرت منهم عينة عشوائية منتظمة بلغ قوامها (٢٧٥) مفردة، واستخدمت استمارة الاستبيان بالمقابلة الشخصية لجمع البيانات الميدانية، وتوصلت لمجموعة من النتائج منها أن أغلبية عينة الدراسة جاء مستوى إدراكهم متوسطًا لبعض الأضرار المتوقع حدوثها من ظاهرة التغير المناخي على القطاع الزراعي، بينما جاء مستوى تطبيقهم منخفضًا لبعض الممارسات الزراعية الخاصة بالتكيف مع الأضرار المتوقع حدوثها من ظاهرة التغير المناخي على القطاع الزراعي، ومن بين المعوقات التي تواجههم للحد من أضرار ظاهرة التغير المناخي على القطاع الزراعي عدم توافر محطات أرصاد جوية بالمنطقة، وضعف الإمكانيات المادية لديهم لتطبيق ممارسات التكيف للحد من أضرار ظاهرة التغير المناخي، وعدم تفعيل القوانين التي تحد من التلوث البيئي، ونقص معارفهم بالتأثيرات السلبية لظاهرة التغير المناخي، وقلة توافر أصناف المحاصيل الزراعية المقاومة للتغير المناخي، ونقص معرفتهم بالتطبيق الصحيح لممارسات التكيف مع الآثار الضارة الظاهرة للتغير المناخي، وقلة وجود مرشدين زراعيين متخصصين في مجال التغير المناخي، وندرة عقد الندوات والاجتماعات الإرشادية الخاصة بالتغير المناخي، وقلة توافر المطبوعات الإرشادية الخاصة بالتغير المناخي، وعدم الاهتمام بعملية التشجير، وزيادة المساحات الخضراء، وقلة وسائل الإعلام المرئية، والمتخصصة في مجال التغير المناخي(١٨).

الدراسة الثالثة بعنوان: "إدراك العاملين بالمنظمات التنموية لظاهرة التغيرات المناخية ببعض القرى المصرية"، ويدور هدفها الرئيس نحو قياس إدراك العاملين بالمنظمات التنموية الريفية لظاهرة

التغيرات المناخية في ريف محافظة المنوفية، وشملت إجراءاتها المنهجية كل من ريف محافظة المنوفية كمجال جغرافي لها، والذي بلغ عددهم (٨) قرى، وشملت العينة على جميع العاملين ببعض المنظمات التنموية بالقرى المختارة، وبلغ عددهم (١٤٠) مفردة، وتم اختيارهم بطريقة عمدية، وكذلك اعتمدت على أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية، وتوصلت لمجموعة من النتائج منها إدراك غالبية العاملين بالمنظمات التنموية بخطورة ظاهرة التغيرات المناخية، والقيام بمهام النشر، والتوعية بالآليات التأقلمية مع ظاهرة التغيرات المناخية، ومن بين أسباب ظاهرة التغيرات المناخية الإفراط في استخدام الوقود، وحرق المخلفات الزراعية في الحقول، ومن بين الآليات التي تبنتها من أجل التأقلم الريفي مع التغيرات المناخية آلية زراعة أصناف المحاصيل التي تتحمل الملوحة، ودرجات الحرارة المتوقعة، وآلية تغير أصناف المحاصيل تتلاءم مع طبيعة الظروف الجوية المستقبلية(١٩).

الدراسة الرابعة بعنوان: " الحماية الاجتماعية في القطاع غير الرسمي: أدلة من القطاع غير الرسمي في غانا"، ومن بين أهدافها الكشف عن مدى استخدام العمالة غير المنتظمة من وسائل لتحقيق الحماية الاجتماعية لهم، وشملت إجراءاتها المنهجية على المنهج الوصفي، وكذلك استخدام أداة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية، وتم تطبيقها على عينة قوامها (٣٠٠) مفردة من العاملين في القطاع غير الرسمي بدولة غانا، وتوصلت لمجموعة من النتائج منها أن القطاع غير الرسمي بدولة غانا يسيطر على اقتصادها حيث يمثل نسبة أعلى بكثير من إجمالي القُوَى العاملة لديها، ومع تردي أوضاع العمالة غير المنتظمة، وضعف فرصهم في تحسين أوضاع العمل، وشروطه القاسية، ومع عدم وجود حماية قانونية لهم على كافة المستويات الصحية، والاجتماعية، والاقتصادية، فهم يتعرضون للمخاطر بشتى صورها سواء في ارتفاع معدل الإصابات المهنية، أم في عدم الاستقرار في العمل، واستقرار التوظيف، وتدني الأجور، وانخفاض فرص الحصول على الرعاية الصحية، وازدياد مستويات انعدام الأمن الاجتماعي(٢٠).

الدراسة الخامسة بعنوان: "دراسة اقتصادية واجتماعية لأثر التغيرات المناخية على الإنتاج السمكي من بحيرة البردويل"، ويدور هدفها نحو محاولة الوصول لأثر التغيرات المناخية على الإنتاج السمكي من بحيرة البردويل، ومدى التأثر الاقتصادي والاجتماعي للصيادين، ومحاولة الوصول إلى المشاكل والمعوقات التي تواجههم ومقترحات حلها، وتم اختيار عينة عشوائية بسيطة من (٣٣٩) مفردة من الصيادين المسجلين في سجلات إدارة البحيرة، وتوصلت لمجموعة من النتائج منها وجود ارتباط بين كميات إنتاج الأسماك، والتغيرات المناخية، وأن الإنتاج السمكي للبحيرة تناقص معنوي بنسبة ٣٦.٠ % من متوسط إنتاج البحيرة خلال الفترة من ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٨، كما تناقصت إنتاجية الصياد، وتناقص إنتاجية مركب الصيد، وكذلك عدد الصيادين، بالإضافة فقد أكدت الدراسة إلى إدراك الصيادين بالتغيرات المناخية، وكذلك تأثيرها على مستوى المعيشة(٢١).

الدراسة السادسة بعنوان: " الآثار الاقتصادية المُحتملة للتغيرات المناخية على الأمن الغذائي في مصر، ويتمثل هدفها الرئيس نحو تحليل الآثار الاقتصادية والاجتماعية المُحتملة الناجمة عن التغيرات المناخية على الأمن الغذائي في مصر، واعتمدت الدراسة من أجل تحقيق هدفها على النموذج الدولي لتحليل سياسات السلع الزراعية، والتجار (IMPACT)، وتوصلت لمجموعة من النتائج منها من المتوقع أن تؤدى التغيرات المناخية إلى انخفاض إنتاجية المحاصيل الغذائية بنسبة ١٠% بحلول عام ٢٠٥٠، وما يترتب عليه انخفاض إنتاج المنتجات الزراعية، وأيضًا انخفاض طلب الأسر على بعض السلع الغذائية، ومع زيادة الطلب على بعض السلع الزراعية الأخرى يؤدي إلى زيادة السعر المحلي للمحاصيل الزراعية، والذي ينعكس بصورة واضحة في ارتفاع الأسعار[٢٢].

الدراسة السابعة بعنوان: المخاطر الاجتماعية للتغيرات المناخية وتأثيرها على المرأة الريفية: دراسة ميدانية، ويدور هدفها الرئيس نحو الكشف عن تأثير التغيرات المناخية في الحياة الاجتماعية للمرأة الريفية، وشملت إجراءاتها المنهجية على المنهج الوصفي، واستخدمت استمارة الاستبيان لجمع البيانات الميدانية، وتطبيقها على عينة عشوائية بلغ حجمها (٣٠٠) مفردة من النساء بثلاث قرى بمحافظة كفر الشيخ وهي (قرية الشيخ مبارك، وقرية الشخلوبة، وقرية الأبعادية)، واعتمدت على كل من نظرية مجتمع المخاطر، ونظرية الأنساق الأيكولوجية كموجهًا نظريًا لها، وتوصلت لمجموعة من النتائج منها أهم الآثار البيئية المترتبة على التغيرات المناخية تظهر في تراجع منسوب هطول الأمطار، وانتشار الأوبئة، والحشرات الناقلة للأمراض، وزيادة نسبة الملوحة في الأراضي الزراعية، وانخفاض مستوي الثروة السمكية، ونقص المياه في البحيرات، وتلوث الترع، والبحيرات، وعدم الاستقرار في درجات الحرارة، وتدهور النشاط الزراعي، وكذلك تصحر الأراضي الزراعية، وعن أهم المخاطر الصحية التي تتعرض لها المرأة العاملة بالمجال الزراعي نتيجة التغيرات المناخية منها الأمراض المعدية التي تصيب بها أفراد العينة مثل التهابات الجهاز التنفسي، والتهاب المعدة والأمعاء، وكذلك حمى التيفوئيد، والتهاب الكبد الوبائي، وبالنسبة للمخاطر الاجتماعية للتغيرات المناخية على المرأة منها ارتفاع نسبة الفقر، وزيادة نسبة الخلافات الزوجية، وارتفاع نسبة العنف الأسري ضد المرأة، وأيضًا تحملها أعباء أكثر لتلبية احتياجات الأسرة، وتدهور الصحة العامة للمرأة، وارتفاع نسب البطالة بين النساء، ومع خروج بعض الفتيات من التعليم للمساهمة في الأعباء، وبالإضافة إلى عدم توفر مسكن آمن، وعن أهم المقترحات لمواجهة تأثيرات التغيرات المناخية على المرأة توفير الدعم الاجتماعي، والمادي للمرأة من أجل مواجهة تغيرات المناخ، وتوفير وسائل بديلة للمرأة لكسب العيش لمواجهة الأزمات المناخية، وكذلك التمكين الاجتماعي، والاقتصادي المرأة من أجل مواجهة تلك التغيرات، وإعادة هيكلة النظم الصحية لتصبح أكثر قدرة على الصمود أمام الكوارث المتزايدة لتغير المناخ، ومع دعوة المجتمع المدني، والسياسيين إلى تبني سياسات

لتمكين المرأة لمواجهة آثار التغير المناخي، وإلى جانب رفع الوعي لدى المرأة بضرورة التصدي للتغيرات المناخية(٢٣).

في ضوء العرض السابق من تناول الدراسات السابقة لتأثير التغيرات المناخية على العمالة غير المنتظمة، يتبين أن الدراسة الراهنة تتفق مع تلك الدراسات من حيث القضية أو المجال البحثي، وهو التغيرات المناخية وتأثيراتها على العمالة غير المنتظمة، إلا أن النقطة البحثية التي نلاحظها هنا ندرة الدراسات التي تناولت استراتيجية الدولة نحو مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة في ظل التغيرات المناخية الراهنة وهو ما تتناوله الدراسة الراهنة بالوصف، والتحليل من خلال الوقوف على مظاهر التغيرات المناخية، وكذلك تأثيراتها على البيئة الاجتماعية والاقتصادية للعمالة غير المنتظمة، ومع عرض لآليات المؤسسات المعنية في الحد من تأثيراتها، والوقوف على الصعوبات التي تعيق العمالة غير المنتظمة من الاستفادة من الآليات المقدمة، ومع التوصل لمقترحات من شأنها تزيد من دور المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة للحد من تأثيرات التغيرات المناخية عليهم.

وبالاطلاع على بعض النتائج، والتوجهات النظرية، والمنهجية التي جاءت بالدراسات العلمية السابقة، فقد استفادت الدراسة الراهنة منها في بناء فكرتها الحالية، وكذلك تحديد الاستراتيجية المنهجية التي تعتمد عليها، فنلاحظ من حيث **مجتمع الدراسة، وعينتها** أن معظمها تم تطبيقه على نطاق المجتمعات الريفية، وتركيزها على العاملين بالقطاع الزراعي فقط، فقد شملت على فئات العمالة غير المنتظمة من (الزراع _ المرأة العاملة)، باستثناء دراسة واحدة تناولت تأثيرها على نطاق الإنتاج السمكي، وتركيزها في الدراسة على فئة (الصيادين)، وأخرى ركزت على العاملين بالمنظمات المعنية للتعامل مع تأثيرات هذه التغيرات، وهناك تنوع في نوعية العينة المستخدمة ما بين المنتظمة، والعمدية، والبسيطة. أما **الدراسة الراهنة** تم تطبيقها بإحدى المجتمعات الحضرية الساحلية، وتنطوي عينتها على تنوع مهن فئة العمالة غير المنتظمة، وشملت على من يعملون في مهنة الصيد، ويمارسون بجانبها كذلك مهن أخرى سواء أكانت مساعدة لها منها صناعة المراكب، والشباك، وسدة الغاب، والثلج، والحبال، وبيع الأسماك، أم مكملة لها منها " زراعية، ومشروعات ريفية "حيوانية_ داجنة")، واعتمدت على عينة كرة الثلج في جمع البيانات الميدانية، **وأما عن النظرية** تبين عدم اعتماد غالبية الدراسات السابقة على توجه نظري، باستثناء دراسة واحدة فقط اعتمدت على كل من نظرية الأنساق الايكولوجية، ونظرية مجتمع المخاطر. أما **الدراسة الراهنة** اعتمدت على آراء، ومقولات العالم **أولريش بيك** في نظرية مجتمع المخاطر، وهو ما يتفق مع إحدى الدراسات السابقة، إلى جانب اعتمادها على آراء، ومقولات منظري البنائية الوظيفية أمثال " **تالكوت بارسونز، وماليونوفسكي، وبراون** " عن التكيف الاجتماعي، **ومن حيث المنهج** تبين أن هناك دراسات نظرية لم تعتمد على منهج في تحليلها، بينما أخرى اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي، وأخرى على المنهج الوصفي. أما **الدراسة الراهنة** اعتمدت على منهج المسح الاجتماعي بالعينة، وأما عن

أداة جمع البيانات فجميعها استخدام الاستبيان، في حين اعتمدت أحداهما على المقابلات الفردية، والجماعية، وكذلك الوثائق، والسجلات أيضًا، أي معظمها اعتمد على الأسلوب الكمي لجمع البيانات. أما **الدراسة الراهنة** اعتمدت على كل من أداة الاستبيان _ وهو ما يتفق مع غالبية الدراسات السابقة _ ودليل المقابلة، بالإضافة للملاحظة، أي أن الدراسة الراهنة مزجت بين الأسلوب الكمي والأسلوب الكيفي، **وبالنسبة للنتائج** فقد تنوعت وفقًا للهدف الرئيس لكل من الدراسات العلمية، فمنها من أشارت نتائجها لمظاهر وأسباب حدوثها، ومنها ما أشارت نتائجها لأثارها سواء أكانت اجتماعية، أم اقتصادية، أم بيئية، أم صحية، ومنها ما أشارت نتائجها لمعوقات التعامل مع التغيرات المناخية، وكذلك أشارت لآليات التأقلم معها، في حين أشارت أخرى لمقترحات لمواجهة تأثيراتها، كل ذلك يسهل من مهمة تفسير، وتحليل النتائج التي تسفر عنها الدراسة الراهنة في ضوء نتائج هذه الدراسات السابقة.

ثالثًا: الإطار المعرفي للدراسة:

يحتوي الإطار المعرفي للدراسة الراهنة على كل من (أسباب التغيرات المناخية، والتداعيات المترتبة على حدوث التغيرات المناخية، وتأثيراتها على العمالة غير المنتظمة، وآليات مواجهة تأثيرات التغيرات المناخية)، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١. أسباب التغيرات المناخية:

قد أشار المهتمون بدراسة التغيرات المناخية إلى وجود تقسيمات عديدة للأسباب المؤدية إلى حدوثها إلا أن الشائع منها هو التقسيم الذي يرجع حدوثها إلى أسباب طبيعية، وأخرى بشرية المصدر، وهي عوامل تتفاعل فيما بينها، وتعمل بصورة متداخلة[٢٤]، أدت إلى تطور ظاهرة التغيرات المناخية، وظهور ما يعرف بالاحتباس الحراري، فمع انبعاث الغازات المسببة للاحتباس الحراري بصورة متزايدة، وغير منضبطة يترتب على ذلك ارتفاع درجات الحرارة على سطح الأرض بطريقة غير طبيعية[٢٥]، وبالتالي يحدث تغير في نظام المناخ كاملًا، فمن الأسباب الطبيعية (الدورة الشمسية، والبراكين، والعواصف الترابية في الأماكن الجافة، وشبه الجافة التي تنتج عن نقص الغطاء النباتي، وقلة الزراعة والأمطار، والأشعة الكونية الناتجة عن انفجار بعض النجوم التي تضرب الغلاف الجوي العلوى للأرض مسببة الكربون المشع)[٢٦]، وأما الأسباب البشرية، فيؤكد العلماء إلى أن أنشطة البشر تساهم في تغير المناخ؛ لأنها تعتمد على الوقود الأحفوري مثل" النفط، والفحم، والغاز الطبيعي" لتلبية احتياجاتها من الطاقة، وهذا يزيد من الغازات الدفيئة مثل ثاني أكسيد الكربون، والميثان، وبعض الغازات الأخرى في الغلاف الجوي[٢٧]، والتي تعمل بوصفها غطاء يلتف حول الكرة الأرضية، مما يؤدي إلى حبس حرارة الشمس، ورفع درجات الحرارة أي ظهور ما يسمى بظاهرة الاحتباس الحراري، والذي ينعكس إلى حدوث تغير في المناخ، ومن بين هذه الأنشطة استخدام البنزين لقيادة السيارات، أو الفحم لتدفئة المباني،

وتطهير الأراضي من الأعشاب، والشجيرات، وقطع الغابات، بالإضافة إلى أن الأنشطة الخاصة بإنتاج، واستهلاك الطاقة، والصناعة، والنقل، والمباني، والزراعة، واستخدام الأراضي[٢٨].

٢. التداعيات المترتبة على حدوث التغيرات المناخية وتأثيراتها على العمالة غير المنتظمة:

يعد تغير المناخ قضية بيئية هامة، وحقيقة علمية، ومشكلة ذات طابع عالمي طويلة الأجل، تشمل على تفاعلات معقدة لها تأثيراتها السياسية، والاجتماعية، والبيئية، والاقتصادية، إلى جانب أنها تؤثر على التنمية، حيث تؤثر على عديد من القطاعات، والتي بدورها إذا تأثرت أدى ذلك إلى عرقلة الجهود المبذولة لتحقيق التنمية[٢٩]، فمن المتوقع تعرض المجتمع المصري، وبشكل كبير لعدد من المخاطر، والتهديدات البيئية الناجمة عن التغير المناخي، والذي تؤثر على مختلف فئاته، وخاصة العمالة غير المنتظمة، فالفلاحين، والصيادين، والفئات الفقيرة، والعاملين في الموانئ، وأعمال التجارة، وغيرها، في المجتمع تتأثر بشكل كبير من تداعيات التغيرات المناخية نظرًا لما تسببه من جفاف في الموارد المائية، وتضرر المحاصيل الزراعية، وقلة إنتاجها، وتآكل للمدن الساحلية، وارتفاع منسوب المياه في البحار، والمحيطات مما يؤثر على التنوع البيولوجي للكائنات البحرية، وينخفض معها عمليات الصيد، وعمل الموانئ، والتجارة... إلخ، الأمر الذى قد يترتب عليه هجرة بعض الفئات، وندرة بعض المهن ما ينعكس على قلة فرص العمل، وانخفاض المستوى المعيشي، وعدم قدرة تلبية الاحتياجات الأساسية للمعيشة[٣٠]، ويمكن الإشارة لهذه التأثيرات على النحو الآتي:

أ. تأثيرات التغيرات المناخية على الأمن الغذائي:

يعد القطاع الزراعي أحد القطاعات الأكثر حساسية لتغير المناخ، فيتأثر هذا القطاع بشكل مباشر بدرجة الحرارة، وهطول الأمطار[٣١]، حيث قد تقل المساحة الصالحة للزراعة، ومواسم الزراعة، وتؤثر على نمو بعض المحاصيل التي تحتاج لدرجات حرارة أقل، كما أن ارتفاع منسوب سطح البحر نتيجة لارتفاع درجة حرارة يؤدي إلى إغراق الأراضي الساحلية الزراعية، مما يُقلل من مساحات الأراضي الزراعية، إلى جانب غرق المحاصيل بسبب الفيضانات في مناطق، وقلة الأمطار في مناطق أخرى يُضعف الإنتاجية أي أن ارتفاع درجات الحرارة سيؤدي إلى زيادة الاحتياجات المائية للنباتات مما يزيد الطلب على الموارد المائية، وانخفاض في إنتاجية المحاصيل الأمر الذي يُهدد الأمن الغذائي، وهو ما يترتب عليه ارتفاع أسعار الغذاء[٣٢]، كما أن كل من قطاعي الثروة الحيوانية، والسمكية يتأثران سلبيًا بالتغيرات المناخية نتيجة التناقص في المياه، والأعلاف الناتج عن الجفاف، وتدهور المراعي، والتصحر، إلى جانب اختفاء بعض أنواع الأسماك[٣٣].

ب. تأثيرات التغيرات المناخية على البيئة الصحية:

ترتبط صحة الإنسان ارتباطًا وثيقًا بالبيئة التي تحيط به، ولقد أدت التغيرات المناخية إلى حدوث تغيرات على البيئة الطبيعية، والنظم البيئية، ويظهر ذلك في تغير أماكن تواجد انتشار الحشرات التي

تحمل الأمراض الوبائية، وهو ما ينعكس على صحة الإنسان، فمن الأمراض المنقولة بواسطة الحشرات منها الملاريا[٣٤]، بالإضافة إلى انتشار الأمراض المنقولة بالماء، والطعام مثل الكوليرا، والتي شهدت معدلات انتشار وبائياتها ارتفاعًا ملحوظًا، بالإضافة إلى قدرتها على تحقيق خسائر كبيرة في عدد السكان خصوصًا بين الأطفال، والرضع في المناطق التي تصيبها الفيضانات، والسيول، وهو الأمر الذي أدى إلى وضعها ضمن الأمراض الحساسة للمناخ، وكذلك إلى ظهور بعض الأمراض التنفسية التي يكون تلوث الهواء بالغازات، والانبعاثات السامة المسئول الأول عن تفاقمها بسبب تأثيره السلبي على الجهاز التنفسي، والدوري للإنسان، مثل أزمات الربو، والحساسية، بالإضافة إلى الأمراض الناتجة عن تداعيات الإنهاك الحراري، ومضاعفاته، والتي تقلل من إنتاجية الأفراد، وقد تؤدي إلى الوفاة خصوصًا لدى الفئات الأكثر عرضة للخطر مثل المسنين، والأطفال، وهؤلاء الذين تتطلب طبيعة عملهم قضاء أوقات طويلة في الأماكن المفتوحة، وتحت أشعة الشمس، كما أن قلة المتاح من الغذاء، وتدني جودته قد تؤدى إلى ظهور وانتشار أمراض متعلقة بسوء التغذية مثل الانيميا، والتقزم[٣٥].

ج. <u>تأثيرات التغيرات المناخية على البيئة البحرية:</u>

إن تغير المناخ هو أحد العوامل الرئيسية التي تؤثر على النظام الهيدرولوجي، فارتفاع درجة حرارة المناخ الذي شوهد على مدى الفترات الزمنية القليلة الماضية يرتبط باستمرار بالتغيرات في عدد من مكونات الدورة الهيدرولوجية، والأنظمة الهيدرولوجية، مثل تغير أوقات سقوط الأمطار، وكثافتها، والظواهر المتطرفة، وذوبان الثلوج، والجليد على نطاق واسع، وزيادة بخار الماء في الغلاف الجوي، وزيادة التبخر، والتغيرات في رطوبة التربة [٣٦]، وتتميز مصر بمسطحات مائية تتسم بتباين درجة ملوحتها بين المياه العذبة، والمالحة، وبذلك تتعدد، وتتباين أنواع الأسماك في البيئات المختلفة، وتتمثل المصايد الطبيعية للأسماك في مصر في كل من المصايد البحرية البحر الأبيض المتوسط، والبحر الأحمر، وخليجي السويس، والعقبة، والمصايد الداخلية، والتي تشمل البحيرات المائية والبحيرات الداخلية، ونهر النيل وفروعه[٣٧]، وارتفاع درجة حرارة البحار، يؤثر على نظم أحيائية معقدة وحساسة مثل الشعاب المرجانية، إذ أن ارتفاع حرارة مياه البحار يهدد بموت الكائنات المجهرية التي تعيش مع المرجان، وتعطيه تنوعه اللوني، وتؤدي التغيرات المناخية إلى ارتفاع في منسوب سطح البحر، والذي بدوره يمكن أن يؤدي إلى عدد من النتائج منها حدوث تغير في السلوك الهيدروليكي للطبقات المائية الجوفية الساحلية، واختلال التوازن الطبيعي بين المياه الجوفية العذبة في تلك الطبقات، ومياه البحر، وزيادة تغلل المياه المالحة داخل الطبقات المائية الجوفية الساحلية، ونقص حجم المياه الجوفية العذبة القابلة للاستخدام مما يؤدي إلى خسارة اقتصادية كبيرة[٣٨].

د. تأثيرات التغيرات المناخية على البيئة الحضرية:

تصل المنطقة الساحلية لمصر لأكثر من ٣٥٠٠ كم وهي موطن لأكثر من ٤٠% من السكان، ويعيش معظمهم في عدد من أهم المدن المصرية الصناعية، والتجارية المهمة جدًا، والكثيفة بالسكان، وتعد المناطق الساحلية في مصر أقاليم ذات أهمية خاصة من الناحية الاقتصادية، والصناعية، والاجتماعية، والثقافية بالإضافة إلى زيادة أنشطتها السياحية، ومن أهمها مدينة الإسكندرية، وبورسعيد، ودمياط، ورشيد، والسويس، ومارينا، ومرسى مطروح، وتؤكد بعض من التقارير والدراسات إلى أن ارتفاع مستوى سطح البحر من ١٨ إلى ٥٩ سم سوف يؤدى إلى غرق المناطق الساحلية المنخفضة، ودلتا نهر النيل، وتأثر مخزون المياه الجوفية القريبة من السواحل، ويعد ساحل مصر على البحر المتوسط في دلتا النيل من أكثر المناطق التي ستتأثر بارتفاع مستوى سطح البحر حيث أن جزءً كبيرًا منه يقع تحت مستوى سطح البحر، ويقع داخل الدلتا نفسها، أو بالقرب منها[٣٩]، ومن مظاهر التغيرات المناخية التي تحدثها على البيئة الحضرية هو حدوث تردى في مظاهر السلامة الحضرية، والتي تظهر في عدم القدرة في الحصول على مسكن أمن، ومناسب، وتأثيراتها على البنية التحتية من خلال وصول مياه البحر وتغللها في الهياكل الحضرية الأساسية، ومع حدوث تلوت المياه العذبة بسبب اختلاطها بالمياه المالحة، وبالإضافة إلى الحد من إنتاجية الأراضي الصالحة للزراعة، إلى جانب تأثر دلتا نهر النيل، والتي تحتوي على نسبة كبيرة من الأراضي الزراعية، والتي يعتمد عليه عدد كبير من المواطنين في الحصول على مواردهم الغذائية، وكل هذا يؤثر على مستوى معيشة سكانها، مما يدفعهم إلى الهجرة لأماكن أكثر ملاءمة إلى جانب البحث عن فرص وسبل جديدة من أجل المعيشة[٤٠].

هـ. تأثيرات التغيرات المناخية على البيئة الاقتصادية:

ترجع أهمية التغيرات المناخية في التأثير على فرص العمل إلى اعتماد كل من الوظائف، ونوعية العمل على عدم وجود مخاطر بيئية ترتبط بتغير المناخ مثل العواصف، والحرارة المفرطة، وتلوث الهواء حيث أن المخاطر البيئية، سواء كانت محلية مثل تلوث الهواء، والماء، والتربة، أم عالمية مثل تغير المناخ لديها القدرة على تدمير النظم البيئية، والمجتمعات، بالإضافة إلى افتقار ظروف العمل، حيث يمكن أن تنبع المخاطر من أحداث بطيئة الحدوث مثل حالات الجفاف، أو تدهور التربة، أو ارتفاع مستوى سطح البحر، أو أحداث سريعة الظهور مثل الظواهر الجوية المتطرفة، وبالإضافة إلى أن الأثر الضار لتلوث الهواء يقلل من الإنتاجية، وساعات العمل من خلال تدهور صحة العمال أنفسهم، وأيضًا مع مزيد من التغيرات المناخية، وأشكال التدهور البيئي تؤدي إلى زيادة الكوارث، وتواتر الظواهر الجوية المتطرفة وشدتها، مما ينعكس ذلك في فقدان المزيد من الوظائف، والإنتاجية[٤١].

٣. آليات مواجهة تأثيرات التغيرات المناخية:

ومن خلال العرض السابق نلاحظ أن تغير المناخ يعد أحد أخطر التحديات التي تواجه عالمنا اليوم، وإن كوكبنًا يشهد تغيرًا مناخيًا كبيرًا ومتسارعًا بدأ منذ أكثر من قرن من الزمان، ويتفق معظم المتخصصين على أن الكوكب يرتفع درجة حرارته بشكل أسرع من أي وقت مضى بسبب الكمية الهائلة من الغازات المسببة للاحتباس الحراري التي يحدثها النشاط البشري في الغلاف الجوي(٤٢)، ولهذا نجد أن الحكومة المصرية، ووزاراتها المختلفة تبنت عدد من الإجراءات الداخلية بصفة عامة، والتي تهدف إلى توعية الرأي العام بمخاطر التغيرات المناخية، وذلك من أجل تمكين المواطنين من المساهمة في الحد من هذه المخاطر، ولم تكتفي هذه الجهود على وزارة الدولة لشئون البيئة وحدها فقط (٤٣)، فعلى **المستوى التشريعي** أصدرت قانون البيئة رقم ٤ عام ١٩٩٤، وقد تضمنت بنوده، ومواده كل الجوانب المتعلقة بمشكلات البيئة، وحددت الأجهزة، والإجراءات القانونية، والتنفيذية، والإدارية التي تضمن سلامة تطبيق القانون بكل دقة، ولا توجد هيئة واحدة مسئولة عن تطبيق مواد هذا القانون بل تشترك في تطبيقه كل الوزارات، والأجهزة التي لها علاقة بالبيئة(٤٤).

وعلى **المستوى التنفيذي**، أنشأت وزارة الشئون البيئية _الإدارة المركزية_ للتغيرات المناخية، والتي تضم عددًا من الإدارات العامة التخصصية منها الإدارة العامة للمخاطر والتكيف، وأخرى لإدارة التخفيف، وآلية التنمية النظيفة، والإدارة العامة للبحوث، وتكنولوجيا تغير المناخ، هذا بالإضافة إلى إدارة معلومات التغيرات المناخية، وتعمل الإدارة على تحقيق مجموعة من الأهداف منها الارتقاء بمستوى الأداء الوطني في مجال التكيف مع تغيرات المناخ في إطار الخطط الوطنية لمختلف القطاعات، والمساهمة في تبني استراتيجية تنموية منخفضة الكربون لتحقيق التنمية المستدامة، وزيادة القدرة الوطنية على اجتذاب الدعم الدولي، والاستفادة منه، والتنسيق مع المؤسسات الدولية، والدول النامية لتجنب فرض أي إلتزامات لخفض الانبعاثات على هذه الدول والتي من بينها مصر، والتي تتعارض مع خطط التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، ورفع الوعي بقضية تغير المناخ على مختلف المستويات، وكذلك شكلت وزارة الدولة لشؤون البيئة في عام ٢٠٠٥ اللجنة الوطنية لآلية التنمية النظيفة تحقيقًا لأهداف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية للتغيرات المناخية، وتنفيذًا لبروتوكول كيوتو، وتضم هذه اللجنة ممثلي وزارات الخارجية، والكهرباء، والتجارة، والصناعة، والزراعة، والاستثمار، والنقل، والبترول، والتعاون الدولي، وبالإضافة إلى ممثلي الجمعيات الأهلية من أجل تفعيل آلية التنمية النظيفة(٤٥).

وقد تحقق عديدٍ من النجاحات الملموسة في معظم القطاعات من خلال **تطبيقها لبرامج التخفيف، والتكيف مع التغيرات المناخية**، فبرامج التخفيف هدفها التخفيف من مخاطر تغير المناخ، وتشمل عددًا من القطاعات، والتي تركز على الإدارة الرشيدة لها، ومنها كل من قطاع النقل، والكهرباء، والمخلفات، والإسكان، والمرافق، والطيران المدني، والصناعة، والبترول، وأما عن برامج التكيف فهي

برامج متناسقة مع التنمية الاقتصادية، والاجتماعية، على نحو يشجع النمو الاقتصادي المستدام، ويساعد على الحد من الفقر، ويزيد من مرونة القطاعات الاقتصادية المعرضة للضرر من جراء تغير المناخ، وتشمل كل من قطاع الري، والموارد المائية، والنقل، والطيران المدني، والتنوع البيولوجي، والزراعة، وتقدر تكلفة برامج التخفيف بحوالي ٢١١ مليار دولار، وتكلفة برامج التكيف تقدر بحوالي ١١٣ مليار دولار، ومن بين المشروعات التي بدأ تنفيذها بالفعل ضمن برامج التخفيف على مختلف القطاعات في هذا الجانب منها إقامة مجمع بنيان للطاقة الشمسية بوصفه أكبر مجمع لتوليد الكهرباء النظيفة في الشرق الأوسط، ومشروعات كفاءة الطاقة، ومشروعات طاقة الرياح، مشروع الموتوريل، وشبكة مترو الأنفاق، ومشروعات تحويل المخلفات الطاقة، أما مشروعات التكيف فمنها مشروعات ترشيد المياه، وتبطين الترع، ومحطات تحلية مياه البحر، والصرف الصحي، ومبادرة حياة كريمة بوصفها نموذج متكامل لمشروعات التخفيف والتكيف مع الآثار المرتبة على تلك التغيرات المناخية، فتم تنفيذ خلالها مشروعات توصيل الغاز الطبيعي، وإدارة المخلفات، ومحطات معالجة الصرف الصحي، والتشجير، وغيرها، والتي تمثل في مجالي التخفيف، والتكيف، قصص نجاح، وبداية الطريق نحو الاقتصاد الأخضر[٤٦].

كما تم إنشاء المجلس الوطني للتغيرات المناخية، بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١٩١٢ لسنة ٢٠١٥، بوصفها مؤسسة وطنية رئيسية معنية بقضية التغيرات المناخية، وتعمل على رسم، وصياغة، وتحديث الاستراتيجيات، والسياسات، والخطط العامة للدولة فيما يتعلق بكيفية التكيف مع هذه التغيرات، وذلك في ضوء الاتفاقيات الدولية، والمصالح الوطنية، ومؤخرًا تم إعادة هيكلة المجلس ليصبح تحت رئاسة رئيس مجلس الوزراء مباشرةً، بالإضافة إلى إعادة هيكلة الهيكل التنظيمي لوزارة البيئة، وإنشاء قسم جديد للبحث، والتطوير في مجال البيئة، والتغيرات المناخية.

وتعد الاستراتيجية الوطنية للتغيرات المناخية ٢٠٥٠ إحدى أهم قرارات المجلس الوطني للتغيرات المناخية، بهدف وضع هذه الجهود في إطار مؤسسي، ورفع مستوى التنسيق بين كافة المؤسسات المعنية في الدولة من أجل مجابهة مخاطر التغيرات المناخية، وتهديداتها، ومع رسم خارطة طريق للسياسات، والبرامج الأكثر كفاءة، وفاعلية في التكيف مع تداعيات تلك التهديدات بما يضمن تحقيق التنمية المستدامة، وتتضمن الأهداف الآتية[٤٧]:

أ. تعزيز حوكمة، وإدارة العمل في مجال التغيرات المناخية.

ب. زيادة المرونة، والقدرة على التكيف مع التغيرات المناخية.

ج. تحسين البنية التحتية لدعم الأنشطة المناخية.

د. تعزيز البحث العلمي، ونقل التكنولوجيا، وإدارة المعرفة بما يرفع الوعي بضرورة التصدي لمخاطر التغيرات المناخية.

هـ. تعزيز شراكة القطاع الخاص في تمويل الأنشطة الخضراء، والصديقة للبيئة.

وفي **مجال التوعية** بمخاطر التغيرات المناخية فقد عملت الحكومة على تنظيم عدد من حلقات العمل الوطنية حضرها عديدٌ من المؤسسات المعنية منها البيئة، والمخلفات، والطاقة، والزراعة، والري، والاستثمار، والبنوك، والبترول، والصناعة، والأسمدة، وذلك بهدف التوعية بآلية التنمية النظيفة، وخطوات تسجيل المشروعات بالمكتب المصري للآلية، وإلى جانب ذلك تم تنظيم دورات للتوعية بأفرع جهاز شئون البيئة، والجامعات، وبعض الجمعيات الأهلية، وتنظيم عديد من حملات التوعية من خلال التنسيق والتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني فضلًا عن إنتاج فيلم للتوعية بقضية التغيرات المناخية، وكيفية مساهمة الأفراد في مواجهة تأثيراتها، وطباعة عديدٍ من الملصقات الدعائية، والكتيبات للتوعية، وإلى جانب إطلاق ثلاث مواقع إلكترونية لتوعية المواطنين، والباحثين، والمستثمرين، وكذلك الاحتفال بيوم البيئة تحت شعارات مرتبطة بموضوع تغير المناخ(٤٨).

وأما عن جهود الدولة في التعامل مع تأثيرات التغيرات المناخية على العمالة غير المنتظمة بصفة خاصة، فمع تنوع صور العمالة غير المنتظمة، وتعدد مستوياتها إلا أنها تتشابه في كثير من الأحيان من حيث مشكلاتها، وبالتالي تتفق جميعًا في أنها تحتاج لمزيد من الدعم، والرعاية، وتحسين نوعية الحياة، فقد أعطت المؤسسات الحكومية، والأهلية اهتمامًا بالغًا لتوفير الدعم، والمساندة للعمالة غير المنتظمة، وأسرهم خاصة في ظل عدم قدرتهم في الحصول على مصادر الرزق(٤٩)، ويأتي في مقدمة هذه الجهود في ظل التغيرات المناخية الراهنة، تشكيل لجنة مركزية لمتابعة تشغيل، ورعاية العمالة غير المنتظمة، وتختص هذه اللجنة برسم سياسات الدولة من أجل تشغيلهم، ورعايتهم، ومتابعة تنفيذ هذه السياسات، وبحث مشكلاتهم، ومع وضع المقترحات والحلول المناسبة، إلى جانب أطلاق أول منظومة للتأمين الاجتماعي، والصحي للعمالة غير المنتظمة في مصر في الأول من يوليو لعام ٢٠٢١ من أجل توفير الحماية التأمينية لهم، وبالإضافة لذلك فقد سعت الدولة على مختلف مؤسساتها المعنية نحو تنفيذ عديد من المبادرات الرئاسية لتحسين أوضاعهم، ومن أهمها مبادرة "بر أمان" لحماية ودعم صغار الصيادين، ومبادرة "تتلف في حرير" التي تستهدف تقديم الدعم الفني لتطوير التصميمات المستخدمة في صناعة السجاد اليدوي، ومبادرة "طريقك أمان" لحماية العاملين في مجال خدمات التوصيل، ومبادرة التمكين الاقتصادي، والتي تستهدف توفير فرص عمل لحوالي ٣٠ ألف مستفيد في ١٦ محافظة الأكثر عددًا في العمالة غير المنتظمة، وفي إطار مشروع التدريب المهني "برنامج طفرة"، فقد تم تدريب عدد ٣٠٠٠ عامل، وعاملة في المحافظات كمرحلة أولى(٥٠).

ومع تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتغير المناخ في مصر فإن ذلك ينصب في حماية المواطنين من الآثار الاجتماعية الناتجة عن تغير المناخ، وضرورة حماية، ورعاية الأسر المصرية الفقيرة، فقد سعت وزارة التضامن الاجتماعي إلى تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للحد من التغير المناخي، وذلك من خلال المساهمة في تحقيق الأهداف المرتبطة بهذه الاستراتيجية، وبخاصة الهدف الثاني منها، والذي ينص على

بناء المرونة، والقدرة على التكيف مع تغير المناخ، وتخفيف الآثار السلبية المرتبطة بتغير المناخ، ويمكن إجمال أدوارها في هذا الإطار في ضوء الآتي[٥١]:

- تبنت سياسات، وبرامج متعددة على مدار السنوات السابقة من أجل التخفيف من حدة الفقر متعدد الأبعاد، وذلك في ضوء مختلف التحديات التي مرت بها مصر، والعالم، بما يشمل كافة الأبعاد دون إغفال البُعد البيئي، والثقافي، والأمن الغذائي.
- مدت مظلة الحماية الاجتماعية لتضم الفئات الأولى بالرعاية ودعمها مع تبني مبادئ العدالة الاجتماعية، والتمكين الاقتصادي الأخضر، وتكافؤ الفرص، وبصفة خاصة الأسر الأولى بالرعاية، ومع تمكين المرأة في كافة المناطق داخل المجتمع سواء الريفية منها أم الحضرية، وخاصةً أن العدالة البيئية، وعدالة توزيع الموارد هي جزء لا يتجزأ من العدالة الاجتماعية.
- عملت على تعزيز الأمن الغذائي، وحماية صغار المزارعين، والصيادين، والعاملين في منظومة الإدارة المتكاملة للمخلفات، والمشروعات البيئية.
- حصر العاملين في قطاعات العمالة غير المنتظمة، ومنها عمال المخلفات، وإنشاء قاعدة بيانات متكاملة بالتعاون مع الجمعيات الأهلية العاملة في مجال البيئة، وبالتنسيق مع وزارة البيئة، ووزارة القُوَى العاملة.
- التوسع في تغطية برامج الحماية الاجتماعية، ومد شبكات الأمان الاجتماعي الخاصة بالأمن الغذائي، والتي تهدف إلى إتاحة، وتعزيز الحصول المتكافئ على التغذية السليمة لاسيما البرامج الهادفة إلى القضاء على آثار سوء تغذية الأمهات، والأطفال، ومسببات التقزم لتحقيق الأمن الغذائي، والتغذية السليمة.
- تنفيذ عديد من أنشطة التمكين الاقتصادي الأخضر في المجال الزراعي، والحيواني، والبيئي من خلال برنامج فرصة، وبرامج الإقراض متناهي الصغر، ومراكز الأسر المنتجة لتحسين مستوى المعيشة في المجتمعات الريفية، وزيادة تنوع الدخل من خلال تحسين الإنتاجية الزراعية، وتعزيز سلاسل القيمة، والوصول إلى الأسواق فضلًا عن إدراج البعد البيئي في المشروعات التنموية، وزيادة التوجه نحو التنمية الاقتصادية الخضراء.
- تنفيذ برنامج "وعي" للتنمية المجتمعية بالمساهمة في تحقيق الهدف الخامس للاستراتيجية الوطنية للحد من التغير المناخي، والذي ينص على تعزيز البحث العلمي، ونقل التكنولوجيا، وإدارة المعرفة، ورفع الوعي لمكافحة تغير المناخ.
- عملت على رفع جاهزية المجتمع في التعامل مع المخاطر المحتملة، وكذلك رفع الوعي المجتمعي بمخاطر تغير المناخ المحتملة، ووسائل التعامل المطلوب معرفتها معها، وبالإضافة إلى التركيز على نشر الوعي بين الفئات المستضعفة مثل المرأة، والأطفال.

- تهدف إلى دعم استدامة الأثر البيئي على المجتمع، وذلك من خلال تسويق المنتجات التراثية، واليدوية من خلال معارض ديارنا، والتي يتم تنظيمها على مختلف المستويات داخل المجتمع المصري ككل.

رابعًا: عرض نتائج الدراسة الميدانية، وتحليلها:

بناءً على التساؤلات التي تحاول الدراسة الإجابة عليها، والبيانات التي تم جمعها يتم عرض نتائج الدراسة الميدانية، وتحليلها، ومناقشتها وفقًا لترتيب تساؤلات الدراسة، وفي ضوء نتائج الدراسات السابقة، والتوجه النظري، وتفصيل ذلك على النحو الآتي:

١. **النتائج الخاصة بالتساؤل الأول: ما مظاهر التغيرات المناخية على العمالة غير المنتظمة؟**

جدول رقم (٢) يوضح توزيع أفراد العينة من حيث معرفتهم بمظاهر التغيرات المناخية البيئية التي يتعرضون لها. (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا٢ والدلالة	درجة الحرية
تغير فى درجات الحرارة	١٠٣	٧٩.٢	١	٢.٤٦	١.٢١١	٢٢.٧٤٨ دالة ٠.٠٠١	٣
تغير في معدلات المياه	٤٥	٣٤.٦	٤				
اختلاف في حالات الرياح	٧٧	٥٩.٢	٣				
تغير فى منسوب هطول الأمطار	٨٥	٦٥.٤	٢				

أوضحت بيانات الجدول السابق استجابات أفراد عينة الدراسة حول معرفتهم بمظاهر التغيرات المناخية البيئية التي يتعرضون لها، فجاءت في الترتيب الأول تغير في درجات الحرارة، وذلك بنسبة ٧٩.٢%، يليها في الترتيب الثاني تغير في منسوب هطول الأمطار بنسبة ٦٥.٤%، ثم جاءت في الترتيب الثالث اختلاف في حالات الرياح بنسبة ٥٩.٢ %، بينما جاءت في الترتيب الرابع تغير في معدلات المياه بنسبة ٣٤.٦ %. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٢.٤٦، والانحراف المعياري١.٢١١، كما يتضح أن كا٢ قد بلغت قيمتها٢٢.٧٤٨، وعند درجة حرية ٣ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠٠١ ، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٠٥ .

نستنتج مما سبق أن التغيرات المناخية أصبحت الأن ملموسة لجميع فئات المجتمع بشكل ملحوظ عن أي فترة سابقة، سواء لدى المهتمين بدراستها، أم لدى العاملين في مجالات، وأنشطة قد تتأثر بأي تغير يحدث في معدلات المناخ الطبيعي سواء في درجات الحرارة، أم مواعيد نزول الأمطار، أم حالات الرياح، أم في منسوب المياه، وهو ما يتفق مع إحدى نتائج عدد من **الدراسات السابقة**؛ التي ذكرناها سالفًا، أمثال دراسة **(رانيا حسين عبد السميع الصاوي)**، ومن بين هذه المجالات، والأنشطة الصيد، والزراعة، وأعمال ريفية أخرى، والتي يمارسها يقع تحت فئة العمالة غير المنتظمة، ومن ثم تعد

هذه العمالة بمختلف ممارستها المهنية أكثر الفئات تأثرًا بالتغيرات المناخية، ويؤكد على ذلك ما جاء في التحليل الكيفي لحالات الدراسة حيث تؤكد جميعها على ذلك، ويقول أحدهم على سبيل المثال " **زي ما أنت شايف رزقنا كل يوم مربوط بالجو عامل إيه إنهارده**"، وبالتالي فإن حدوث التغيرات المناخية سواء أكان ناتجًا عن سبب طبيعي أم بشري، فإن ذلك يصاحبه تأثيرات، وأضرار تقع على البيئة، والإنسان معًا، وهو ما يؤكده **العالم أولريش بيك** في نظرية مجتمع المخاطر.

جدول رقم (٣) يوضح توزيع أفراد العينة من حيث مظاهر التغيرات المناخية التي يتعرضون لها في مجال الصيد والإنتاج السمكي. (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
ارتفاع في منسوب سطح البحر	٨٣	٦٣.٨	٣	٢.٧١	١.٣٥٠	٣٣.٠٨٦ دالة ٠.٠١	٤
تبخر المياه من مشروعات الاستزراع السمكي	٨٩	٦٨.٤	٢				
ارتفاع درجة حرارة المياه	٩٥	٧٣.٠	١				
اختلال التوازن الطبيعي بين المياه الجوفية العذبة، ومياه البحر	٣٧	٢٨.٤	٥				
تغيرات مفاجئ في اتجاهات الرياح، والغيوم	٥٧	٤٣.٨	٤				

توضح معطيات الجدول السابق استجابات أفراد عينة الدراسة حول مظاهر التغيرات المناخية التي يتعرضون لها في مجال الصيد، والإنتاج السمكي، فجاءت في الترتيب الأول ارتفاع درجة حرارة المياه، وذلك بنسبة ٧٣.٠%، يليها في الترتيب الثاني تبخر المياه من مشروعات الاستزراع السمكي بنسبة ٦٨.٤%، ثم جاءت في الترتيب الثالث ارتفاع في منسوب سطح البحر بنسبة ٦٣.٨%، بينما جاءت في الترتيب الرابع تغيرات مفاجئ في اتجاهات الرياح، والغيوم بنسبة ٤٣.٨ %، وأخيرًا جاء اختلال التوازن الطبيعي بين المياه الجوفية العذبة، ومياه البحر في الترتيب الخامس بنسبة ٢٨.٤%. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٢.٧١، والانحراف المعياري ١.٣٥٠، كما يتضح أن كا^2 قد بلغت قيمتها ٣٣.٠٨٦، وعند درجة حرية ٤ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠١ ، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٠٥.

نستنتج مما سبق أن ارتفاع درجات الحرارة في الجو عن المعدل الطبيعي ينعكس سلبًا على درجات الحرارة داخل المياه التي تؤدي إلى ارتفاعها سواء في المناطق المخصصة للصيد، أم في الأماكن المخصصة للاستزراع السمكي، وكذلك تؤثر على معدل منسوبها داخل الأحواض السمكية، فالكائنات الحية سواء في المناطق المخصصة للصيد، أم في الأماكن المخصصة للاستزراع السمكي، تحتاج لدرجة حرارة معينة، ومناسبة لكي تستطيع تعيش فيها، فإن ارتفعت هذه الدرجة، أو انخفضت، انعكس هذا سلبيًا

على البيئة البحرية، وما تعيش فيها من كائنات، وكذلك انعكس على من تعتمد مهنتهم على الناتج منها مثل الممارسون للصيد، أو القائمين بمهن مساعدة لها مثل صناع الشباك، وبيع الأسماك، وغيرهم، وهو ما يتفق مع إحدى نتائج عدد من **الدراسات السابقة؛** التي ذكرناها سالفًا، أمثال دراسة **(رانيا حسين عبد السميع الصاوي)**، ويؤكد على ذلك ما جاء في التحليل الكيفي لحالات الدراسة، ويقول أحدهم على سبيل المثال" **واحنا بننزل نصطاد دلوقتي بقينا بنحس بسخونية الميه، بيبقى فوقنا حر، وتحت الميه ولعة عن زمان مهما كان الجو عامل إزاى تنزل الميه تلاقيها ساقعة وحلوة" ويضيف آخر " وغير كل ده كل شوية لازم تبص على حوض السمك بتاعك لأن كل حبه بتلاقي الميه بتخس، فتقعد تزودها عشان الزريعه والمحصول بتاعك من السمك ميحصلش له أيتها حاجة"**، وبتالي فإن ما يمر به المجتمع من مخاطر مختلفة، والتي من بينها حدوث تغيرات في المناخ، فإن الشعور بمظاهرها، وحدوثها، وكذلك تأثيرها أيضًا، بالنسبة لمختلف فئات المجتمع ربما تتحدد، أو ترجع لطبيعة المهن التي يمارسونها، ومدى ارتباطها بشكل مباشر بمعدلات المناخ الطبيعي، ومن ثم تعد فئة العمالة غير المنتظمة، وبالأخص الممارسون لمهنة الصيد، والمهن المساعدة لها، ومكلمة لها أيضًا سواء زراعية، أم مشروعات حيوانية، وداجنة من أكثر الفئات تأثرًا بالتغيرات المناخية بوصفها إحدى المخاطر غير المحسوسة والغامضة، والتي يمتد تأثيراتها على البيئة والإنسان معًا، وهو ما يؤكده **العالم أولريش بيك** في نظرية مجتمع المخاطر.

جدول رقم (٤) يوضح توزيع أفراد العينة من حيث مظاهر التغيرات المناخية التي يتعرضون لها في مجال الإنتاج الزراعي . (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
نقص المياه اللازمة للري	٧٥	٥٧.٧	١	٢.٣٩	١.١١٠	٣.٦٩٠ غير دالة ٠.٢٩٧	٣
تمليح التربة الزراعية	٦٣	٤٨.٥	٣				
انتشار الحشرات الضارة بالمحاصيل الزراعية	٦٩	٥٣.٠	٢				
تصحر مساحات من الأراضي الزراعية	٥٤	٤١.٥	٤				

أوضحت بيانات الجدول السابق احتلال من يرون أن أولى مظاهر التغيرات المناخية التي يتعرضون لها في مجال الانتاج الزراعي يتمثل نقص المياه اللازمة للري بنسبة ٥٧.٧%، أما المرتبة الثانية احتلها من يرون انتشار الحشرات الضارة بالمحاصيل الزراعية بنسبة ٥٣.٠ %، بينما أكدت نسبة ٤٨.٥% على تمليح التربة الزراعية، وجاءت في المرتبة الثالثة، وهناك ما يرى تصحر مساحات من الأراضي الزراعية بنسبة ٤١.٥%، وجاءت في المرتبة الرابعة. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٢.٣٩، والانحراف المعياري ١.١١٠، كما يتضح أن كا^2 قد بلغت قيمتها ٣.٦٩٠،

وعند درجة حرية ٣ كانت قيمة الدلالة = ٠.٢٩٧، وهي غير دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أكبر من ٠.٠٠٥.

نستنتج مما سبق أن حدوث تغيرات في معدلات المناخ الطبيعي، وبالأخص معدل درجات الحرارة، ومعدل نزول الأمطار له تأثيراته على العاملين من فئة العمالة غير المنتظمة في مجال الإنتاج الزراعي، حيث تظهر مظاهر هذه التغيرات في صورة نقص المياه اللازمة للري، وذلك بسبب ما تحدثه هذه التغيرات المناخية من تأثيرات على المصادر الرئيسية للموارد المائية، حيث يترتب على ارتفاع درجات الحرارة من زيادة معدلات التبخر للمياه العذبة، وإلى جانب نقص في كميات مياه الأمطار، أو تغير مواعيد سقوطها، وهو ما أشارت إليه حالات الدراسة في التحليل الكيفي حيث يقول أحدهما بالقول " **أوقات كتير لما نيجي نسقى الأرض مش بنلاقي ميه في الترعة، فنجيب مكنه وندور مُعين، يا نتأخر على ميعاد السقية لحد ما تيجي الميه، ودي بتعملنا مشاكل كتير**". كما تظهر هذه المظاهر في صورة انتشار الحشرات الضارة بالمحاصيل الزراعية، حيث تؤدي التغيرات المناخية إلى تهيئة البيئة الزراعية لنمو الحشرات، وتكاثرها، فارتفاع درجات الحرارة يتيح الفرصة أمام ظهور أنواع جديدة من الحشرات، وكذلك يكثر من انتشارها، وأيضًا حدوث تغير في معدلات الأمطار سواء طول فترات انقطاع نزولها، أم نزولها بصورة غزيرة في وقت قصير، هذه التغيرات تؤثر على المحاصيل، وتضعفها، وتجعلها أكثر عرضة للهجوم من قبل الحشرات، وهو ما أشارت إليه حالات الدراسة أرقام (٥ ،٦) في التحليل الكيفي حيث يقول أحدهما بالقول: " **كنا بنزرع الزرعة عارفين الدوا والمغذيات بتاعتها أيه، دلوقتي بقى في حشرات جديدة علينا وأستغفر الله العظيم تمسك الزرع تدمروا**"، وهو ما يتفق مع إحدى نتائج عدد من **الدراسات السابقة**؛ التي ذكرناها سالفًا، أمثال دراسة**(دلال الشحات السعيد حسن)**، وبالتالي يمكن القول بأن التغيرات المناخية تعد أحد المخاطر التي يتعرض لها المجتمع بصفة عامة، وتتسبب في وجود أزمات، وقد تطول تأثيراتها، وكذلك تمتد على البيئة بمختلف مكوناتها، ومنها الزراعة، بغض النظر عن أماكن نشوئها أو أسباب حدوثها، وهو ما يؤكده العالم **أولريش بيك في نظرية مجتمع المخاطر**.

جدول رقم (٥) يوضح توزيع أفراد العينة من حيث مظاهر التغيرات المناخية التي يتعرضون لها في مجال المشروعات الريفية (الحيوانية_ الداجنة) (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
ارتفاع حالات النفوق	١١٢	٨٦.٩	١	٢.٨٣	١.٤٣٨	٩.١١٨ غير دالة ٠.٠٥٨	٤
كثرة حالات الإجهاد الحراري	٩٧	٧٤.٦	٢				
انتشار الأمراض الوبائية، وكثرتها	٩١	٧٠.٠	٣				
تؤثر على صحة العامة للحيوان	٧٣	٥٦.١	٥				
قلة المصادر الغذائية، وعدم جودتها	٨٥	٥٦.٤	٤				

تبين بيانات الجدول السابق استجابات أفراد عينة الدراسة حول مظاهر التغيرات المناخية التي يتعرضون لها في مجال المشروعات الريفية (الحيوانية_ الداجنة)، فأكدت الغالبية العظمى على أنها تمثلت في ارتفاع حالات النفوق، وذلك جاءت بنسبة ٨٦.٩ %، واحتلت المرتبة الأولى، بينما يليها في المرتبة الثانية كثرة حالات الإجهاد الحراري بنسبة ٧٤.٦%، ثم جاء في المرتبة الثالثة انتشار الأمراض الوبائية، وكثرتها وذلك بنسبة٧٠.٠%، في حين جاءت قلة المصادر الغذائية، وعدم جودتها في المرتبة الرابعة بنسبة٥٦.٤%، ثم احتلت تؤثر على صحة العامة للحيوان المرتبة الخامسة، والأخيرة بنسبة ٥٦.١%. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٢.٨٣، والانحراف المعياري ١.٤٣٨، كما يتضح أن كا^{٢} قد بلغت قيمتها ٩.١١٨، وعند درجة حرية ٤ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠٥٨، وهي غير دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أكبر من ٠.٠٥.

ومن خلال قراءة الجدول تبين أن مظاهر التغيرات المناخية _ حدوث تغيرات في معدلات درجات الحرارة سواء من حيث ارتفاعها، أم انخفاضها _ على المشروعات الريفية سواء الحيوانية منها، أم الداجنة، والتي يعملون بها فئة العمالة غير المنتظمة، يمكن ملاحظتها بشكل مباشر من خلال ارتفاع حالات النفوق، وكثرة حالات الإجهاد الحراري، وانتشار الأمراض الوبائية، وهو ما يتفق مع إحدى نتائج عدد من **الدراسات السابقة؛** التي ذكرناها سالفًا، أمثال دراسة **(رانيا حسين عبد السميع الصاوي)**، وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية في تطبيق دليل المقابلة حيث أشارت إلى ذلك المقابلة رقم **(٩، ١٠)**، ومن أقوال أحدهم " **الفراخ روحها أصير يدوب الجو يحرر شوية زيادة عن اللزوم تلاقي حبه منهم فرفروا وماتوا**"، وبشكل غير مباشر نظرًا لما يتعرض له الإنتاج الزراعي أيضا للتغيرات المناخية، وما يترتب عليه من قلة المصادر الغذائية التي تقوم عليها المشروعات الريفية، وعدم جودتها، ومن ثم تتأثر الصحة العامة للحيوان، وهذا ما أكدته الدراسة الميدانية في تطبيق دليل المقابلة حيث أشارت إلى ذلك المقابلة رقم **(٧، ٨)**، ومن أقوال أحدهم " **مش عارف تلاقيها منين ولا منين إن قدرت تحصن وتظلل المكان عشان تقلل حمو الشمس على البهايم وتحميهم، بتلاقي مشكلة مقبلاك وهي إزاي تقدر توفر الأكل بتاعهم وتكون ضامن صلاحيته**"، وبالتالي يمكن القول بأن التغيرات المناخية تعد أحد المخاطر التي يتعرض لها المجتمع بصفة عامة، وتتسبب في وجود أزمات، وقد تطول تأثيراتها، وكذلك تمتد على البيئة بمختلف مكوناتها، ومنها المشروعات الريفية سواء الحيوانية منها، أم الداجنة، بغض النظر عن أماكن نشوئها، أو أسباب حدوثها، وهو ما يؤكده العالم **أولريش بيك في نظرية مجتمع المخاطر.**

٢. **النتائج الخاصة بالتساؤل الثاني: ما التداعيات التي تحدثها التغيرات المناخية على البيئة الاجتماعية والاقتصادية للعمالة غير المنتظمة؟**

أ. **ما التداعيات التي تحدثها التغيرات المناخية على البيئة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة؟**

جدول رقم (٦) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمخاطر الاجتماعية التي تحدثها التغييرات المناخية على العمالة غير المنتظمة. (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
زيادة الخلافات الزوجية	٩٩	٧٦.٢	٢	٣.١٦	١.٥٥٣	٤٧.٨٥١ دالة ٠.٠١	٤
زواج القاصرات للتخفيف من الأعباء المادية	٣٣	٢٥.٤	٥				
خروج الأبناء من التعليم للمساهمة في الأعباء المادية	٧٧	٥٩.٢	٣				
ارتفاع نسبة الفقر	٦٨	٥٢.٣	٤				
انخفاض مستوى الدخل	١١٢	٨٦.٢	١				

توضح معطيات الجدول السابق استجابات أفراد عينة الدراسة حول المخاطر الاجتماعية التي يعانون منها بسبب التغيرات المناخية، فجاءت في الترتيب الأول انخفاض مستوى الدخل، وذلك بنسبة ٨٦.٢%، يليها في الترتيب الثاني زيادة الخلافات الزوجية بنسبة ٧٦.٢%، ثم جاءت في الترتيب الثالث خروج الأبناء من التعليم للمساهمة في الأعباء المادية بنسبة ٥٩.٢%، بينما جاءت في الترتيب الرابع ارتفاع نسبة الفقر بنسبة ٥٢.٣%، وأخيرًا جاء زواج القاصرات للتخفيف من الأعباء المادية في الترتيب الخامس بنسبة ٢٥.٤%. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٣.١٦، والانحراف المعياري ١.٥٥٣، كما يتضح أن كا^2 قد بلغت قيمتها ٤٧.٨٥١، وعند درجة حرية ٤ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥.

نلاحظ مما سبق أن ما تحدثه التغيرات المناخية من مظاهر على البيئة الاقتصادية، وسوق العمل لدى العمالة غير المنتظمة بمجالاتها المختلفة سواء أكانت في الصيد والإنتاج السمكي، أم الإنتاج الزراعي، أو المشروعات الريفية الحيوانية منها، والداجنة كما هو موضح في الجداول أرقام (٣، ٤، ٥) على التوالي، فإن ذلك يتبعه بالضرورة تأثيرًا سلبيًا على بيئتهم الاجتماعية، وينتج عنها مخاطر تؤثر على حياتهم الاجتماعية، ومنها انخفاض مستوى الدخل، وزيادة الخلافات الزوجية، وخروج الأبناء من التعليم للمساهمة في الأعباء المادية، وارتفاع نسبة الفقر، وزواج القاصرات للتخفيف من الأعباء المادية، وجاء ذلك متفقًا مع ما جاء في التحليل الكيفي لحالات الدراسة، ومنها رقم(٧، ٨)، حيث يقول أحدهما على سبيل المثال " **الواحد بيعافر يزود من دخله إن يشتغل كذا حاجة جنب الصيد، يربي جاموستين ول حاجة تبص فجأة تلاقي واحدة منهم طرحت وابنها مات بسبب سخونية الجو، فبدل ما تزود دخلك بقت حمل عليك لأنك خسرت" " قلة الفلوس تعملك مشاكل فأنت في العادي بتزق في اليوم ما بالك لما متشتغلش بسبب الجو ولا تنزل تصطاد هتمشي إزاي"**، وهو ما يتفق مع إحدى نتائج عدد من **الدراسات السابقة؛** التي ذكرناها سالفًا، أمثال دراسة**(دلال الشحات السعيد حسن)**، ومن ثم نذهب بالقول بأن

مظاهر التغيرات المناخية التي تحدث، لها تداعياتها المختلفة، والمتنوعة، والمتداخلة على البيئة، والإنسان معًا، ومنها مخاطرها الاجتماعية كما أشار لذلك **العالم أولريش بيك في نظرية مجتمع المخاطر.**

جدول رقم (٧) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمخاطر الصحية التي تحدثها التغييرات المناخية عليهم. (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
انتشار الأمراض، والأوبئة	٨٥	٦٥.٤	٢	٣.٤٥	١.٧١٥	٥٤.٦٨٤ دالة ٠.٠١	٥
زيادة حالات الوفاة	٢٣	١٧.٧	٦				
الإصابة بالأمراض المفاجئة	٧٣	٥٦.٢	٣				
طول مدة الإصابة بالأمراض	٥٥	٤٢.٣	٤				
تكرار الإصابة بالأمراض	٨٩	٦٨.٥	١				
تشابه الأعراض والإصابة بالأمراض مع عدد كبير في وقت واحد، وتعددها.	٤٢	٣٢.٣	٥				

أوضحت بيانات الجدول السابق احتلال من يرون أن أولى المخاطر الصحية التي يعانون منها بسبب التغيرات المناخية يتمثل في تكرار الإصابة بالأمراض بنسبة ٦٨.٥%، أما المرتبة الثانية احتلها من يرون انتشار الأمراض، والأوبئة بنسبة ٦٥.٤ %، ويليهم على التوالي كل من الإصابة بالأمراض المفاجئة، إلى جانب طول مدة الإصابة بالأمراض، وتشابه الأعراض، والإصابة بالأمراض مع عدد كبير في وقت واحد، وتعددها، وزيادة حالات الوفاة، ويمثل كل منهما بنسبة ٥٦.٢ %، ٤٢.٣ %، ٣٢.٣ %، ١٧.٧%، بنفس الترتيب على التوالي . كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٣.٤٥، والانحراف المعياري ١.٧١٥، كما يتضح أن كا^2 قد بلغت قيمتها ٥٤.٦٨٤، وعند درجة حرية ٥ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥.

في ضوء ما سبق يمكن القول أن فئة العمالة غير المنتظمة تعد من أكثر فئات المجتمع تعرضًا لمظاهر التغيرات المناخية المختلفة سواء تغيرات في درجات الحرارة، أم مواعيد سقوط الأمطار، أم حالات الرياح، وغيرها، وكذلك الأكثر تعرضًا لتأثيراتها المختلفة، والتي منها المخاطر الصحية التي تؤثر على حياتهم الاجتماعية، وممارستهم المهنية، ومن بين هذه المخاطر، والتي جاء في مقدمتها تكرار الإصابة بالأمراض، يليها انتشار الأمراض، والأوبئة، والإصابة بالأمراض المفاجئة، وإلى جانب طول مدة الإصابة بالأمراض، وتشابه الأعراض، والإصابة بالأمراض مع عدد كبير في وقت واحد، وتعددها، وزيادة حالات الوفاة، ويؤكد على ذلك التحليل الكيفي لجميع حالات الدراسة، حيث يقول أحدهما على سبيل المثال " **الجو أصلًا مبقاش مظبوط، والتعب بقى بيحصل فجأة مرة واحدة تلاقي نفسك تعبان، وتروح تكشف وتاخد علاجك ميعديش يومين تلاتة تلاقيك تعبت تاني بنفس الوضع** "، وهو ما يتفق مع إحدى نتائج عدد من **الدراسات السابقة؛** التي ذكرناها سالفًا، أمثال دراسة**(دلال الشحات السعيد حسن)،**

وكل هذا يرجع لطبيعة العمل، والمهن، والأنشطة التي يمارسونها العمالة غير المنتظمة، وبالأخص مهنة الصيد، والمهن المساعدة لها، أو المكملة سواء الزراعية منها، أم المشروعات الريفية الحيوانية منها، والداجنة التي ترتبط ارتباطًا وثيقًا بمعدلات المناخ الطبيعية، وبالتالي نلاحظ أن التغيرات المناخية لا تقتصر تداعياتها على جانب واحد فقط بل تتعدد تداعياتها المختلفة على البيئة، والإنسان معًا، والتي منها ما تحدثه من مخاطر صحية، وجاء ذلك متفقًا مع آراء، ومقولات **العالم أولريش بيك في نظرية مجتمع المخاطر.**

جدول رقم (٨) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا لتأثيرات السكنية التي تحدثها التغيرات المناخية عليهم. (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
اضطراب فى عدد ساعات النوم	٩٩	٧٦.٢	٢	٣.٧١	٢.٠٠١	٧٧.٧٩٤ دالة ٠٠٠١	٦
زيادة التعرق، وصعوبة الجلوس داخل المسكن مدة طويلة	٧٣	٥٦.٢	٣				
صعوبة في إقامة الأعمال المنزلية	٤٥	٣٤.٦	٦				
تعرض محتويات المسكن الالكترونية للأعطال، والتلف(غسالة، ثلاجة،.....)	٦١	٤٦.٩	٥				
تؤثر على التعامل الأسري بين الزوجين ، ومع الأبناء.....	٦٥	٥٠.٠	٤				
حدوث تغيرات في المعالم الخارجية للمسكن	١٠٩	٨٣.٨	١				
نشوب خلافات مع الجيران	٢٣	١٧.٧	٧				

يشير استقراء الجدول السابق احتلال من يرون أن أولى التأثيرات السكنية التي تحدثها التغيرات المناخية عليهم، وتمثلت في حدوث تغيرات في المعالم الخارجية للمسكن بنسبة ٨٣.٨ %، أما المرتبة الثانية احتلها من يرون اضطراب في عدد ساعات النوم بنسبة ٧٦.٢ %، في حين جاء زيادة التعرق، وصعوبة الجلوس داخل المسكن مدة طويلة في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٦.٢%، ويليهم على التوالي كل من " تؤثر على التعامل الأسري بين الزوجين، ومع الأبناء، وإلى جانب تعرض محتويات المسكن الالكترونية للأعطال، والتلف(غسالة، ثلاجة،..)، وصعوبة في إقامة الأعمال المنزلية"، ويمثل كل منهما بنسبة ٥٠.٠ %، ٤٦.٩%، ٣٤.٦ %، بنفس الترتيب على التوالي. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٣.٧١، والانحراف المعياري ٢.٠٠١، كما يتضح أن كا^2 قد بلغت قيمتها ٧٧.٧٩٤، وعند درجة حرية ٦ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٠٥

نلاحظ مما سبق أن مختلف الجوانب الحياتية للعمالة غير المنتظمة لا تخلو من تأثيرات التغيرات المناخية عليها بما فيها البيئة السكنية، وذلك يرجع إلى عدة أمور أهمها طبيعة النمط السكني التي يعيشون فيه، فمنهم من يسكن في شكل عشش على حدود المزارع السمكية التي يعملون بها، ومنهم

من يعيشون في بيوت ذات الطوب الطيني، أو البلوك أو الأحمر، وذات الأسقف المعروشة، أي أنها لا تتسم بالمعايير التخطيطية،_ وهو ما أوضحته الملاحظة الميدانية _، ومن ثم تعد معظمها ذات نمط سكني لا يستطيع مقاومة التغيرات المناخية التي تحدث، أو التكيف معها، وخاصةً ارتفاع درجات الحرارة، ومعدلات سقوط الأمطار، والتي يظهر تأثيرها على بيئتهم السكنية في صورة حدوث تغيرات في المعالم الخارجية للمسكن، واضطراب في عدد ساعات النوم، وزيادة التعرق، وصعوبة الجلوس داخل المسكن مدة طويلة، وتؤثر على التعامل الأسري بين الزوجين، ومع الأبناء، وإلى جانب تعرض محتويات المسكن الإلكترونية للأعطال، والتلف(غسالة، ثلاجة،.....)، وصعوبة في إقامة الأعمال المنزلية"، وكل ذلك يعكس طبيعة الظروف الاجتماعية، والمعيشية التي يمرون بها، وهو ما أشارت إليه جميع حالات الدراسة في التحليل الكيفي حيث يقول أحدهما: " **عشتنا زي مانت شايف في عشة مبتستحملش نقحت الشمس، ولا كتر الشتا بتلاقي العشة من جوه عايمة ميه على دين أبوها" " كل شوية نقعد نرقع في السقف، والجدران عشان نخفف الشمس يا الشتا وأوقات نحط مفرش فوق السقف بس بياخد وقت ومش بيستحمل ويتخرء، وينزل ميه الشتا داخل العشة**"، ومن ثم تعد مساكن غير آمنة، وهو ما يتفق مع إحدى نتائج عدد من **الدراسات السابقة؛** التي ذكرناها سالفًا، أمثال دراسة**(دلال الشحات السعيد حسن)،** وفي ضوء ذلك نشير إلى أن مع غموض تلك التغيرات المناخية، ومع أنها تعد غير محسوسة في كثير من الأوقات، فإن ذلك يعكس مدى تعدد تأثيراتها، ومخاطرها المختلفة التي تصيب البيئة، والإنسان معًا، ومنها تأثيراتها على البيئة السكنية، وهو ما يؤكده **العالم أولريش بيك** في نظرية مجتمع المخاطر.

ب. <u>ما التداعيات التي تحدثها التغيرات المناخية على البيئة الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة؟</u>

جدول رقم (٩) يوضح توزيع أفراد العينة من حيث تأثيرات التغيرات المناخية على العمالة غير المنتظمة في مجال الصيد والإنتاج السمكي. (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
ارتفاع أسعار الأعلاف	٦٢	٤٧.٧	٥	٣.٧٩	١.٩٩٥	٣٦.٠٥٧ دالة ٠.٠٠١	٦
قلة الأسماك ،وهجرتها	٨٨	٦٧.٧	١				
نفوق الأسماك، وانتشار الأمراض	٨١	٦٢.٣	٢				
ارتفاع أسعار منتجات الاستزراع السمكي	٤٥	٣٤.٦	٦				
تقليل ساعات الصيد نظرًا لارتفاع درجات الحرارة	٧٥	٥٧.٧	٣				
تأثر الاستقرار المكاني لممتهنى الصيد	٣٣	٢٥.٤	٧				
تغيير في مواعيد الصيد	٦٩	٥٣.١	٤				

أوضحت بيانات الجدول السابق استجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثيرات التغيرات المناخية عليهم في مجال الصيد، والإنتاج السمكي، فأكدت الغالبية العظمى على أنها تمثلت في قلة الأسماك، وهجرتها وذلك جاءت بنسبة ٦٧.٧%، واحتلت المرتبة الأولى، بينما يليها في المرتبة الثانية نفوق

الأسماك، وانتشار الأمراض بنسبة ٦٢.٣%، ثم جاء في المرتبة الثالثة تقليل ساعات الصيد نظرًا لارتفاع درجات الحرارة، وذلك بنسبة٥٧.٧%، في حين جاءت تغير في مواعيد الصيد في المرتبة الرابعة بنسبة ٥٣.١%، ثم احتل ارتفاع أسعار الأعلاف المرتبة الخامسة بنسبة ٤٧.٧%، وفي المرتبة السادسة جاء ارتفاع أسعار منتجات الاستزراع السمكي، وذلك بنسبة٣٤.٦%، وأخيرًا جاء تأثر الاستقرار المكاني لممتهني الصيد في المرتبة السابعة بنسبة ٢٥.٤%. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٣.٧٩، والانحراف المعياري ١.٩٩٥، كما يتضح أن كا^{2} قد بلغت قيمتها ٣٦.٠٥٧، وعند درجة حرية ٦ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٠٥.

مما سبق نستنتج أن مظاهر التغيرات المناخية التي تتعرض لها العمالة غير المنتظمة في مجال الصيد، والإنتاج السمكي، والتي تمثلت في ارتفاع درجات حرارة، والتي انعكست على ارتفاع درجات حرارة المياه، وكذلك تبخرها في المناطق المخصصة للاستزراع السمكي كما هو موضح في الجدول رقم(٣) مما ترتب على ذلك قلة الأسماك، وهروب بعضها للمياه الأكثر برودة إلى جانب نفوق بعضها أما بسبب نقص في كمية المياه في المناطق المخصصة للاستزراع، أو بسبب انتشار الأمراض، وجاء ذلك متفقًا مع ما جاء في التحليل الكيفي لجميع حالات الدراسة، حيث يقول أحدهما على سبيل المثال " **سخونية الميه قللت من الرزق اللي طالع لينا من السمك عشان في سمك بيحب يعيش في ميه برده**"، وهو ما يتفق مع إحدى نتائج عدد من **الدراسات السابقة**؛ التي ذكرناها سالفًا، أمثال دراسة **(رأفت حسن مصطفى، ومصطفى لطفي عبد العزيز)**، كل هذا يدل على أن التغيرات المناخية تعد من بين الأخطار التي تظهر تداعياتها المتنوعة والسلبية على البيئة، والإنسان معًا، ومنها المخاطر الاقتصادية، كما أشار لذلك **العالم أولريش بيك في نظرية مجتمع المخاطر**.

جدول رقم (١٠) يوضح توزيع أفراد العينة من حيث تأثيرات التغيرات المناخية على العمالة غير المنتظمة في مجال الإنتاج الزراعي. (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^{2} والدلالة	درجة الحرية
انخفاض إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية	٨٨	٦٧.٧	١	٣.١٧	١.٧٦٧	٣٤.٦١٣ دالة ٠.٠٠١	٥
موت بعض المحاصيل	٧٥	٥٧.٧	٢				
ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي	٣٣	٢٥.٨	٦				
ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وزيادة احتكارها	٥٥	٤٢.٣	٤				
تغير في النمط الغذائي بما يتوافق مع السلع الغذائية	٦٣	٤٨.٥	٣				
اضطراب في الاستقرار الاجتماعي، وما ينتج عنه من خلافات أسرية بسبب عدم سد الاحتياجات من الغذاء	٤٣	٣٣.٧	٥				

كشفت بيانات الجدول السابق استجابات أفراد عينة الدراسة حول تأثيرات التغيرات المناخية عليهم في مجال الإنتاج الزراعي، فأكدت الغالبية العظمى على أنها تمثلت في انخفاض إنتاجية بعض

المحاصيل الزراعية، وذلك جاءت بنسبة ٦٧.٧%، واحتلت المرتبة الأولى، بينما يليها في المرتبة الثانية موت بعض المحاصيل بنسبة ٥٧.٧%، ثم جاء في المرتبة الثالثة تغير في النمط الغذائي بما يتوافق مع السلع الغذائية وذلك بنسبة٤٨.٥%، في حين جاءت ارتفاع أسعار السلع الغذائية، وزيادة احتكارها في المرتبة الرابعة بنسبة ٤٢.٣%، ثم احتل اضطراب في الاستقرار الاجتماعي، وما ينتج عنه من خلافات أسرية بسبب عدم سد الاحتياجات من الغذاء المرتبة الخامسة بنسبة ٣٣.٧%، وأخيرًا جاء في المرتبة السادسة ارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، وذلك بنسبة٢٥.٨%. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٣.١٧، والانحراف المعياري ١.٧٦٧، كما يتضح أن كا^{2} قد بلغت قيمتها ٣٤.٦١٣، وعند درجة حرية ٥ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥.

وفي ضوء ما سبق يمكن القول أن حدوث تغيرات مناخية سواء أكانت في تغيرات درجات الحرارة سواء ارتفاعها، أم انخفاضها، أم تغيرات في مواعيد سقوط الأمطار لها تأثيراتها المباشرة على الزراعة والعاملين بها، والتي تظهر في صورة انخفاض المعدلات الإنتاجية للمحاصيل الزراعية، وموت بعض المحاصيل، وذلك لأن هناك من المحاصيل التي تحتاج لظروف مناخية مناسبة، ومعينة، لكي تستطيع النمو، والقدرة على الإنتاج، فعدم توافرها يؤثر ذلك على الإنتاجية، أو موتها لعدم قدرتها تحمل التغيرات المناخية، وإلى جانب كثرة الحشرات الضارة بسبب حدوث مثل هذه التغيرات المناخية، وهو ما أشارت إليه حالات الدراسة رقم (٥، ٦)، ويقول أحدهم على سبيل المثال " **الكيل طفح والله تزرع الزرعة، وتطفح دم قلبك عليها وفي الأخر متجبش لك محصول زي الأول، وفي محاصيل السنة دي مجبتش حاجة خالص زي القطن**"، " **القطن السنه دي الناس يا بتخلعه يا تخلي الغنم تنزل تاكله لأن اللوزة بتموت ومبيكبرش، زرعة اترمت في الأرض، وكانت زمان بتجوز بت من القناطير اللي بنجمعها منها**"، وهو ما يتفق مع إحدى نتائج عدد من **الدراسات السابقة؛** التي ذكرناها سالفًا، أمثال دراسة **(شيماء أحمد حنفي أحمد)**، ومن ثم فإن حدوث تغيرات مناخية ينتج عنها مخاطر متعددة منها الاقتصادية، والتي تتضح في الجانب الزراعي في صورة انخفاض إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية، وموت بعض المحاصيل، وتغير في النمط الغذائي بما يتوافق مع السلع الغذائية، وارتفاع أسعار السلع الغذائية، وزيادة احتكارها، وحدوث اضطراب في الاستقرار الاجتماعي، وما ينتج عنه من خلافات أسرية بسبب عدم سد الاحتياجات من الغذاء، وارتفاع أسعار مستلزمات الإنتاج الزراعي، وجاء ذلك متفقًا مع ما أشار إليه العالم **أولريش بيك في نظرية مجتمع المخاطر.**

جدول رقم (١١) يوضح توزيع أفراد العينة من حيث تأثيرات التغيرات المناخية على العمالة غير المنتظمة في مجال المشروعات الريفية(حيوانية_ داجنة). (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
انخفاض إنتاجية المشروعات الريفية(حيوانية_ داجنة)	١٠٢	٧٩.٢	١	٣.٤٩	١.٧٩٣	١٦.٦٥٦ دالة ٠.٠١	٥
ارتفاع أسعار المتطلبات الغذائية اللازمة للمشروعات الريفية(حيوانية_ داجنة)	٦١	٤٦.٩	٦				
صعوبة الأسرة في تلبية احتياجاتها من منتجات المشروعات الريفية (حيوانية_ داجنة)، بسبب ارتفاع أسعارها.	٦٥	٥٠.٠	٥				
صعوبة المربي في توفير المتطلبات الغذائية اللازمة للمشروعات الريفية بسبب ارتفاع أسعارها	٧١	٥٤.٦	٤				
انخفاض العائد الاجتماعى المنتظر من المشروعات الريفية(حيوانية_ داجنة)	٩٣	٧١.٥	٢				
صعوبة سداد مصادر التمويل، وما ينتج عنها من حدوث الخلافات، والمشكلات .	٧٩	٦٠.٨	٣				

أوضحت بيانات الجدول السابق احتلال من يرون أن أولى تأثيرات التغيرات المناخية عليهم في مجال المشروعات الريفية(حيوانية_ داجنة) يتمثل انخفاض إنتاجية المشروعات الريفية(حيوانية_ داجنة) بنسبة ٧٩.٢%، أما المرتبة الثانية احتلها من يرون انخفاض العائد الاجتماعي المنتظر من المشروعات الريفية(حيوانية_ داجنة) بنسبة ٧١.٥ %، ويليهم على التوالي كل من صعوبة سداد مصادر التمويل، وما ينتج عنها من حدوث الخلافات، والمشكلات، وصعوبة المربي في توفير المتطلبات الغذائية اللازمة للمشروعات الريفية بسبب ارتفاع أسعارها، وصعوبة الأسرة في تلبية احتياجاتها من منتجات المشروعات الريفية (حيوانية_ داجنة)، بسبب ارتفاع أسعارها، وارتفاع أسعار المتطلبات الغذائية اللازمة للمشروعات الريفية(حيوانية_ داجنة)، ويمثل كل منهما بنسبة ٦٠.٨ %، ٥٤.٦ %، ٥٠.٠ %، ٤٦.٩%، بنفس الترتيب على التوالي. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٣.٤٩، والانحراف المعياري ١.٧٩٣، كما يتضح أن كا^2 قد بلغت قيمتها ١٦.٦٥٦، وعند درجة حرية ٥ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥.

نلاحظ مما سبق أن تأثيرات التغيرات المناخية على العاملين في المشروعات الريفية سواء الحيوانية منها، أم الداجنة تظهر في أعلى صورها في شكل انخفاض الإنتاجية فيها، إلى جانب انخفاض العائد الاجتماعي المنتظر منها، وهو ما يشير إليه حالات الدراسة رقم (٧، ٨) في التحليل الكيفي حيث يقول أحدهما على سبيل المثال" **الجاموسة كانت تجيب لها في الطرف يجي ٧ كيلو لبن، دلوقتي لما الجو يبخ صهض يدوب تجب لها ٣ كيلو، عشان الحر بيزعل البهيمة، ويخليها تقطع الأكل، فدا بيأثر**

على إنتاجها، واحنا نفسنا بنزعل على البهيمة، فبدل ما تزودك بتاخد منك وتبقى حمل عليك"، وذلك يعد أمرًا طبيعيًا بسبب ما تحدثه هذه التغيرات المناخية من مظاهر تظهر عليهم في مجال تلك المشروعات سواء في ارتفاع حالات النفوق أم كثرة حالات الإجهاد الحراري، كما هو موضح في الجدول رقم (٥)، والذي يعدان مؤشرًا مهما على عدم تحقيق مثل هذه المشروعات لأي معدلات من الربح في حالة وجودهما، وبالتالي يترتب عليهما عواقب، وخسائر، ومخاطر عديدة، ومنها الاقتصادية، وهذا جاء متماشيًا مع آراء ومقولات **العالم أولريش بيك في نظرية مجتمع المخاطر**.

٣. **النتائج الخاصة بالتساؤل الثالث: ما الآليات المتبعة من المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة للحد من تأثيرات التغيرات المناخية على بيئتهم الاجتماعية والاقتصادية؟**

أ. ما الآليات المتبعة من المؤسسات المعنية نحو دعم البيئة الاجتماعية للعمالة غير المنتظمة؟

جدول رقم (١٢) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للإسهامات المقدمة لهم من حيث الجانب الرعائي. (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الاحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا٢ والدلالة	درجة الحرية
الحصول على معاش تكافل، وكرامة	٨٤	٦٤.٦	١	٣.٠٣	١.٤٨٧	٣٦.٨٧٤ دالة ٠.٠١	٤
الاشتراك في التأمين الاجتماعي	٢٣	١٧.٩	٥				
الحصول على منحة العمالة غير المنتظمة	٧٩	٦٠.٨	٢				
تقنين أسعار التراخيص بما يناسب ظروفهم	٦٢	٤٧.٧	٤				
إعفاء البعض من الرخص، والبطاقات الخاصة بالصيد السنوية	٧٠	٥٣.٨	٣				

يشير استقراء الجدول السابق احتلال من يرون أن أولى الإسهامات المقدمة لهم من حيث جانب الرعاية الاجتماعية، وتمثلت في الحصول على معاش تكافل، وكرامة بنسبة ٦٤.٦%، أما المرتبة الثانية احتلها من يرون الحصول على منحة العمالة غير المنتظمة بنسبة ٦٠.٨%، في حين جاء إعفاء البعض من الرخص، والبطاقات الخاصة بالصيد السنوية في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٣.٨%، ويليهم على التوالي كل من " تقنين أسعار التراخيص بما يناسب ظروفهم، والاشتراك في التأمين الاجتماعي"، ويمثل كل منهما بنسبة ٤٧.٧ %، ١٧.٩%. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٣.٠٣، والانحراف المعياري ١.٤٨٧، كما يتضح أن كا٢ قد بلغت قيمتها ٣٦.٨٧٤، وعند درجة حرية ٤ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥.

في ضوء ما سبق نشير إلى أنه على الرغم مما أشارت إليه إحدى **نتائج الدراسات السابقة** ومنها **(Muddey Komla Donne)** على تردي أوضاع العمالة غير المنتظمة، وضعف تحسينها إلى جانب تعرضهم لمخاطر بمختلف صورها، ومع هذا نجد أن الدولة في ضوء مؤسساتها المعنية عملت على تقديم مختلف الإجراءات، والآليات التي تمنحهم القدرة على التكيف، والتعامل مع التداعيات التي

تحدثها عليهم التغيرات المناخية من خلال رعايتهم اجتماعيًا، فقد شملت تلك الإجراءات على إدراجهم من ضمن الفئات المستفيدة من برنامج تكافل، وكرامة، وهو برنامج التحويلات النقدية المشروطة الذي تم إطلاقه تحت مظلة تحقيق الأمان الاجتماعي، بالإضافة إلى تقديم منحة مستحقة لغير المستفيدين منهم من هذا البرنامج ، ويؤكد على ذلك التحليل الكيفي لحالات الدراسة حيث يقول أحدهما " **بعد فترة كبيرة من التقديم على معاش تكافل، دلوقتي الحمد لله بقيت بصرف كل أول شهر" ويضيف آخر" أنا مش استفدت من بتوع تكافل وكرامة، بس خليت حد قريبي يقدم لي على منحة كانت نازلة لينا ب ١٠٠٠ جنية، وأخدتها الحمد لله**"، وهو ما أكد عليه العالم **تالكوت بارسونز** على ضرورة تدبير كافة الموارد المتاحة البشرية منها، أو المادية، واستغلالها بما يخدم تحقيق أهداف النسق، واشباع حاجاته حتى يتحقق الاستقرار، والتكامل النسقي في نهاية المطاف.

جدول رقم (١٣) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للإسهامات المقدمة لهم من حيث الجانب الصحي. (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
الاستفادة من قوافل طبية مجانية	٩١	٧٠.٠	٢	٣.٦٦	٢.١٥٣	٨١.٤٥٠ دالة ٠.٠١	٦
الحصول على الإسعافات الأولية	١١٨	٩٠.٨	١				
الاشتراك في التأمين الصحي	٣٢	٢٤.٦	٧				
إتاحة فرص الاستفادة من العلاج على نفقة الدولة	٤٩	٣٧.٧	٥				
توفير الأدوية، وإجراء العمليات	٦٥	٥٠.٠	٤				
الحصول على الخدمات الوقاية خصوصا ما له صلة بالتطعيم، والتحصين ضد العدوى	٤١	٣١.٥	٦				
التوعية، والمعرفة بالمخاطر الصحية التى يفرضها تغير المناخ، وتعامل معها.	٧٧	٥٩.٢	٣				

تبين قراءة الجدول السابق احتلال من يرون أن أولى الإسهامات المقدمة لهم من حيث الجانب الصحي، وتمثلت في الحصول على الإسعافات الأولية بنسبة ٩٠.٨ %، أما المرتبة الثانية احتلها من يرون أنها تمثلت في الاستفادة من القوافل الطبية المجانية بنسبة٧٠.٠%، في حين جاء التوعية، والمعرفة بالمخاطر الصحية التي يفرضها تغير المناخ، وتعامل معها في المرتبة الثالثة بنسبة ٥٩.٢%، ويليهم على التوالي كل من "توفير الأدوية، وإجراء العمليات، وإتاحة فرص الاستفادة من العلاج على نفقة الدولة، والحصول على الخدمات الوقائية خصوصا ما له صلة بالتطعيم، والتحصين ضد العدوى، والاشتراك في التأمين الصحي"، ويمثل كل منهما بنسبة ٥٠.٠ %، ٣٧.٧%، ٣١.٥%، ٢٤.٦%. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٣.٦٦، والانحراف المعياري ٢.١٥٣، كما

يتضح أن كا^{2} قد بلغت قيمتها ٨١.٤٥٠، وعند درجة حرية ٦ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥.

في ضوء ما سبق نشير إلى أن على الرغم مما أشارت إليه إحدى **نتائج الدراسات السابقة** ومنها(**Muddey Komla Donne**) على انخفاض فرص حصول فئة العمالة غير المنتظمة على الرعاية الصحية، إلا أنه نجد أن آليات الدولة في ضوء مؤسساتها المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة في دعم قدراتهم من أجل تكيفهم مع التغيرات المناخية، وبخاصةً في الجائب الصحي لم تقتصر على جانب واحد فقط، ولكنها شملت على كل من جانب الرعاية الصحية، ومنها تقديم الإسعافات الأولية لهم، وكذلك تقديم لهم قوافل طبية إلى جانب الحصول على الأدوية، وأيضًا على الجانب التوعوي، ومنها عمل لهم عدة ندوات، ولقاءات تدور حول المخاطر الصحية الناتجة عن التغيرات المناخية، وكيفية التعامل معها، وهو ما يتفق مع إحدى نتائج عدد من **الدراسات السابقة**؛ التي ذكرناها سالفًا، أمثال دراسة(**أشرف محمد العزب**)، وكذلك على الجانب الوقائي، ومنها تقديم لهم الخدمات الوقائية، وبخاصةً ما له صلة بالتطعيم، والتحصين ضد العدوى، ويؤكد على ذلك التحليل الكيفي لحالات الدراسة حيث يقول أحدهما "**بصراحة في اهتمام حلو بأمورنا الصحية الفترة الأخيرة دي، ودا برجعه سبب اهتمام الريس بينا، ومن ساعت لما اتكلم عن مشروع تطوير البحيرة وإن المسئولين يشوفوا مشاكلنا، وأنا شايف اهتمام كبير خالص كل شوية ندوات وكذا مرة يجيبوا لينا شوية دكاترة في الجمعية هنا تكشف علينا، وناخد علاج، وكدا يعني**" **ويضيف آخر " فيه هنا جمعية فيها زي مستوصف كدا لما يحصل لحد حاجة بيروح يكشف إن الأمور سهله بيعلجوه وكدا، وإن في حاجة صعبه بيحولنا على طول على المستشفى العام**"، وبالتالي فإنه لابد من دعم فئة العمالة غير المنتظمة بوصفها أحد العناصر المكونة في المجتمع، ومن ثم فهي أحد أنساقه التي يجب اشباع حاجاتها، ورغباتها، ومساعدتها من أجل التغلب على مشكلاتها، وخاصةً المرتبطة بكيفية التكيف مع تأثيرات التغيرات المناخية عليهم؛ حتى يتحقق التكامل، والاستقرار النسقي ككل، وهو ما تسعى الدولة على تقديمه لهم في ضوء مؤسساتها المعنية من خلال تدبير كافة الموارد المتاحة سواء المادية، أم البشرية، ومع استغلالها بما يخدمهم، وتقديمها لهم في صورة مجموعة آليات تكيفية، وجاء ذلك متفقًا مع آراء، ومقولات منظري البنائية الوظيفية أمثال " **تالكوت بارسونز، ومالينوفسكي، وبراون**" عن التكيف الاجتماعي.

جدول رقم (١٤) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للإسهامات المقدمة لهم من حيث الجانب السكني (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
طلاء الواجهات بألوان مناسبة لتخفيف من ارتفاع درجات الحرارة	٧٢	٥٥.٤	٢	٢.٢٤	١.١٤٩	٣٧.٥١٦ دالة ٠.٠١	٣
تغطية الأسطح بوسائل تحافظ على محتويات المسكن	٧٧	٥٩.٢	١				
الاستفادة من المبادرات السكنية في الحصول على وحدة.	١٩	١٤.٦	٤				
تحسين في الخدمات، والمرافق المرتبطة بالسكن	٥٣	٤٠.٨	٣				

تكشف بيانات الجدول السابق احتلال من يرون أن أولى الإسهامات المقدمة لهم من حيث الجانب السكني، وتمثلت في تغطية الأسطح بوسائل تحافظ على محتويات المسكن بنسبة ٥٩.٢ %، أما المرتبة الثانية احتلها من يرون طلاء الواجهات بألوان مناسبة لتخفيف من ارتفاع درجات الحرارة بنسبة٥٥.٤%، في حين جاء تحسين في الخدمات، والمرافق المرتبطة بالسكن في المرتبة الثالثة بنسبة ٤٠.٨%، ويليهم في المرتبة الرابعة، والأخيرة الاستفادة من المبادرات السكنية في الحصول على وحدة، وذلك بنسبة١٤.٦ %. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٢.٢٤، والانحراف المعياري ١.١٤٩، كما يتضح أن كا^2 قد بلغت قيمتها ٣٧.٥١٦، وعند درجة حرية ٣ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥.

نلاحظ مما سبق أن من ضمن اهتمامات الدولة في ضوء مؤسساتها المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة من أجل تحسين حياتهم بوصفهم من الفئات الأولى بالرعاية هو حرصها على توفير مسكنًا مناسبًا وآمنًا لهم، حيث يعاني أغلبهم من عدم توفر سكن أمن لهم، وهو ما تؤكده إحدى نتائج **الدراسات السابقة؛** التي ذكرناها سالفًا، منها دراسة**(دلال الشحات السعيد حسن)**، والذي يتضح فيما تقدمه لهم من خدمات في هذا الجانب، ومنها إدراجهم من ضمن الفئات المستفادة بمبادرة إعادة إعمار المنازل، والتي من بين أنشطتها العمل على إعادة تصميم أسقف المساكن الخاصة بهم بطريقة مناسبة تستطيع التعامل، والتكيف مع تداعيات التغيرات المناخية عليهم سواء الناتجة عن ارتفاع درجات الحرارة، أم ارتفاع معدلات سقوط الأمطار، وهو ما تؤكده جميع حالات الدراسة في التحليل الكيفي حيث يقول أحدهما على سبيل المثال " **عرش البيت عندي كان معمول من عروق خشب وفوقهم قش كتير، وبفرش مشمع وقت الشتا عشان يحوش الميه وإن العرش مينقعش، دلوقتي جم بتوع الجمعية فرشوا السطح كله بالخشب متمسمر، وفرشوا عليه مشمع، وبعد كدا عملوا خلطة مونه وفرشوها، ورشقوا مزراب عشان يجمع ميه الشتا وتنزل في الشارع، خلو العرش زي المسلح تبيكل، ويكفي كمان معدش مكان للفران يكفيك الشر**"،

ومن بين أنشطة المبادرة كذلك دهان واجهات المساكن بألوان مناسبة، بالإضافة توفير الخدمات الأخرى الخاصة بالوحدات الداخلية للمساكن، وبالتالي فإنه لابد من دعم فئة العمالة غير المنتظمة بوصفها أحد العناصر المكونة في المجتمع، وبوصفها أحد أنساقه التي يجب اشباع حاجاتها، ورغباتها، ومساعدتها من أجل التغلب على مشكلاتها، وخاصةً المرتبطة بكيفية التكيف مع تأثيرات التغيرات المناخية عليهم؛ حتى يتحقق التكامل، والاستقرار النسقي ككل، وهو ما تسعى الدولة على تقديمه لهم في ضوء مؤسساتها المعنية من خلال تدبير كافة الموارد المتاحة سواء المادية، أم البشرية، ومع استغلالها بما يخدمهم، وتقديمها لهم في صورة مجموعة آليات تكيفية، وجاء ذلك متفقًا مع آراء، ومقولات منظري البنائية الوظيفية أمثال " **تالكوت بارسونز، ومالينوفسكي، وبراون** " عن التكيف الاجتماعي.

ب. <u>ما الآليات المتبعة من المؤسسات المعنية نحو دعم البيئة الاقتصادية للعمالة غير المنتظمة؟</u>

جدول رقم (١٥) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للإسهامات المقدمة لهم في مجال الصيد والإنتاج السمكي (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا٢ والدلالة	درجة الحرية
تقديم بدائل محلية للأعلاف في ظل ارتفاع أسعارها.	٨٨	٦٧.٧	٣	٢.٧٩	١.٣٤٨	٦٦.٤٣٦ دالة ٠٠٠١	٤
إمدادهم بالزريعة المناسبة لمقاومة التغيرات المناخية	١٠٢	٧٨.٥	٢				
إمدادهم بالمعلومات نحو كيفية تحسين جودة المياه المستخدمة من خلال استخدام البدالات، والمحسنات المياه منها البروبيوتك المستهلكة للأمونيا	٤٣	٣٣.١	٤				
الحصول على خدمات مبادرة "بر أمان"	١١٩	٩١.٥	١				
تقديم الإرشادات الغذائية الصحيحة للأسماك ، وتعديلها وفقا لدرجات الحرارة ، واستخدام محتوى بروتينى أقل فى الحرارة المرتفعة	٣٨	٢٩.٢	٥				

تبين بيانات الجدول السابق استجابات أفراد عينة الدراسة حول للإسهامات المقدمة لهم في مجال الصيد، والإنتاج السمكي، فأكدت الغالبية العظمى على أنها تمثلت في الاستفادة من خدمات مبادرة "بر أمان"، وذلك جاءت بنسبة ٩١.٥%، واحتلت المرتبة الأولى، بينما يليها في المرتبة الثانية إمدادهم بالزريعة المناسبة لمقاومة التغيرات المناخية بنسبة ٧٨.٥%، ثم جاء في المرتبة الثالثة تقديم بدائل محلية للأعلاف في ظل ارتفاع أسعارها، وذلك بنسبة ٦٧.٧%، في حين جاءت إمدادهم بالمعلومات نحو كيفية تحسين جودة المياه المستخدمة من خلال استخدام البدالات، والمحسنات المياه منها البروبيوتك المستهلكة للأمونيا في المرتبة الرابعة بنسبة٣٣.١%، ثم احتلت تقديم الإرشادات الغذائية الصحيحة للأسماك، وتعديلها وفقا لدرجات الحرارة، واستخدام محتوى بروتيني أقل في الحرارة المرتفعة المرتبة الخامسة، والأخيرة بنسبة ٢٩.٢%. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٢.٧٩،

والانحراف المعياري ١.٣٤٨، كما يتضح أن كا٢ قد بلغت قيمتها ٦٦.٤٣٦، وعند درجة حرية ٤ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٠٥.

يتضح من خلال ما سبق أن أولى الإسهامات التي تقدمها المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة والتي استفادت منها من أجل مواجهة مشكلاتهم التي يتعرضون لها في مجال الصيد والإنتاج السمكي؛ تمثلت في مبادرة "بر أمان" ، ويرجع ذلك لما تمثله هذه المبادرة من أهمية لهم في هذا الجانب نظرًا لما تشمل عليه من تنوع في الخدمات المقدمة، ومنها الحصول على "غزل ، وشباك، وبدلة صيد، ومراكب جديدة، وإحلال وتجديد للمراكب القديمة، والحصول على دعم مادي، وغيرها من الخدمات(٥٢)، وهو ما أشارت إليه جميع حالات الدراسة في التحليل الكيفي حيث يقول أحدهما: " **من الحاجات اللي شفتها بعيني جم جماعة من الجمعية ووزعوا علينا غزل وشبك اللي بنصطاد بيه** " " **جمعونا من فترة وقعدوا يتكلموا معانا وإن إحنا عاوزين نساعدكم وأيه مشاكلكم وكدا وفي أخر اليوم إدوا لينا لكل واحد ظرف فيه فلوس** "، وهو ما يعكس مدى إدراك المؤسسات المعنية بتأثيرات التغيرات المناخية، وضرورة تقديم أليات من أجل التأقلم، وكذلك التكيف معها، وهو ما يتفق مع إحدى نتائج عدد من **الدراسات السابقة؛** التي ذكرناها سالفًا، أمثال دراسة**(أشرف محمد العزب)**، وبالتالي تعد هذه المبادرة من بين الآليات التكيفية التي تقدمها المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة من خلال امدادهم بالحماية الاجتماعية، والتي تمكنهم، وتساعدهم على ممارسة أعمالهم، ومواجهة بعض المخاطر التي تواجه مهنتهم، ومنها ما تحدثه التغيرات المناخية عليهم من تأثيرات متعددة على مختلف جوانب حياتهم، ومنها الاقتصادية، إلى جانب الآليات التكيفية الأخرى التي تقدمها في هذا الجانب، وهي " إمدادهم بالزريعة المناسبة لمقاومة التغيرات المناخية، وتقديم بدائل محلية للأعلاف في ظل ارتفاع أسعارها، وإمدادهم بالمعلومات نحو كيفية تحسين جودة المياه المستخدمة من خلال استخدام البدالات، والمحسنات المياه منها البروبيوتك المستهلكة للأمونيا، وتقديم الإرشادات الغذائية الصحيحة للأسماك، وتعديلها وفقًا لدرجات الحرارة واستخدام محتوى بروتيني أقل في الحرارة المرتفعة، ولا شك أن جميعها ساهمت في دعم قدرات العمالة غير المنتظمة على التكيف مع التغيرات المناخية الراهنة، وخاصة تداعياتها على بيئتهم الاقتصادية حتى يتحقق في نهاية المطاف التكامل، والاستقرار النسقي، وجاء ذلك متفقًا مع آراء، ومقولات منظري البنائية الوظيفية أمثال " **تالكوت بارسونز، ومالينوفسكي، وبراون** " عن التكيف الاجتماعي.

جدول رقم (١٦) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للإسهامات المقدمة لهم في مجال الإنتاج الزراعي.

(استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
الصوبات الزراعية	٦٥	٥٠.٠	٥	٣.٢٦	١.٥٤٦	٢٥.٤٢٩ دالة ٠.٠١	٥
الحصول على سلالات زراعية متحملة	٨٨	٦٧.٧	١				
الاستفادة من الموارد المائية غير تقليدية مثل: استغلال مياه الصرف الصحي، والزراعى، وإعادة استخدامها	٨١	٦٢.٣	٢				
الاستفادة من مشروع تبطين، وتأهيل الترع	٧٩	٦٠.٨	٣				
الاعتماد على نظام التنقيط في ري المحاصيل	٧٢	٥٥.٤	٤				
الاستفادة من برامج الإرشاد الزراعي	٣٥	٢٦.٩	٦				

تكشف بيانات الجدول السابق استجابات أفراد عينة الدراسة حول الإسهامات المقدمة لهم في مجال الإنتاج الزراعي، فأكدت الغالبية العظمى على أنها تمثلت في الحصول على سلالات زراعية متحملة، وذلك جاءت بنسبة ٦٧.٧%، واحتلت المرتبة الأولى، بينما يليها في المرتبة الثانية الاستفادة من الموارد المائية غير تقليدية مثل: استغلال مياه الصرف الصحي، والزراعي وإعادة استخدامها بنسبة ٦٢.٣%، ثم جاء في المرتبة الثالثة الاستفادة من مشروع تبطين، وتأهيل الترع، وذلك بنسبة ٦٠.٨%، في حين جاءت الاعتماد على نظام التنقيط في ري المحاصيل في المرتبة الرابعة بنسبة ٥٥.٤%، ثم احتل الصوبات الزراعية المرتبة الخامسة بنسبة ٥٠.٠%، وفي المرتبة السادسة جاء الاستفادة من برامج الإرشاد الزراعي، وذلك بنسبة٢٦.٩%. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٣.٢٦، والانحراف المعياري ١.٥٤٦، كما يتضح أن كا^2 قد بلغت قيمتها ٢٥.٤٢٩، وعند درجة حرية ٥ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥.

نلاحظ مما سبق تنوع الجهود، والآليات المقدمة من قبل المؤسسات المعنية نحو دعم قدرات العمالة غير المنتظمة على التكيف مع التغيرات المناخية الراهنة، وبخاصةً مع تداعياتها على الإنتاج الزراعي نظرًا لما يمثله هذا القطاع من أهمية كبرى على المستوى القومي، فنجد أولى هذه الآليات في تبني تقديم سلالات زراعية متحملة قادرة على التكيف، والإنتاج في ظل هذه التغيرات، وهو ما يتفق مع إحدى نتائج عدد من **الدراسات السابقة**؛ التي ذكرناها سالفًا، أمثال دراسة(**أشرف محمد العزب**)، ويرجع ذلك بسبب ما تحدثه هذه التغيرات من تداعيات على الإنتاج الزراعي، ومن أهمها انخفاض إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية، وموت بعض المحاصيل كما هو موضح في الجدول رقم (١٠)، وأشار لذلك حالات الدراسة، ومنها رقم (٥، ٦) ضوء التحليل الكيفي حيث يقول أحدهما على سبيل المثال" **اللي جاب من الجمعية التعاونية بذرة القطن فلحت زرعته، واللي جاب من بره الزرعة منفعتش لإن اللوزة بتموت**

ومش بتفتح، فبقوا ينزلوا الغنم تاكله في الأرض، وخد على كدا اللي ميجبش تقاوي كويسة مش هيلاقي ناتج من أرضه بسبب اللي بيحصل ده"، بالإضافة إلى تبني آليات تكيفية أخرى داعمة لهم، وجاءت في العمل على توفير المصدر المائي اللازم لعمليات الزراعة حتى لا تتأثر المحاصيل بقلة المياه بسبب تأثرها بالتغيرات المناخية، وجاءت هذه الآليات في الاستفادة من استغلال مياه الصرف الصحي، والزراعي، وإعادة استخدامها، وخاصةً أن مجتمع الدراسة من واقع _الملاحظة الميدانية_ كان يعاني من اختلاط مياه الصرف الصحي مع مياه الصالحة للزراعة بسبب تعطيلات في المحطات المخصصة بذلك في منطقة بحر البقر، ومع تبني استراتيجية الدولة نحو تنفيذ المشروع القومي لتطوير بحيرة المنزلة، ومعالجة المشكلات التي تواجهها، ومنها هذه المشكلة، والذي انصب نتائجه على مجتمع الدراسة ككل، إلى جانب جني ثماره على نطاق الزراعة، وكذلك الاستفادة من المشروع القومي لتبطين، وتأهيل الترع، وهو ما تؤكده جميع حالات الدراسة، وخاصةً رقم (٥، ٦)، فيقول أحدهما " **بصراحة الدنيا هنا اتغيرت كتير عن الأول، وشكلها اتقلب للأحلى بسبب اللي بيعملوه في البحيرة، وفي المحطة بتاعت بحر البقر**"، وتأسيسًا لما سبق يمكن القول لكي يتحقق الاستقرار، والتكامل النسقي في المجتمع، فلابد من تعبئة كافة المصادر، والجهود المتاحة من خلال الاستفادة من جميع الموارد البشرية، والمادية من البيئة الخارجية، حتى تتحقق أهداف النسق، وإشباع حاجاته، وهو ما نشاهده هنا من الإجراءات التي اتخذتها الدولة في ضوء مؤسساتها المعنية لدعم العمالة غير المنتظمة في ظل التغيرات المناخية الراهنة، والتي لا شك في أنها ساهمت في دعم قدراتهم على التكيف مع تداعياتها، ومنها الاقتصادية، وهو ما تؤكده آراء، ومقولات منظري البنائية الوظيفية أمثال " **تالكوت بارسونز، ومالينوفسكي، وبراون** " عن التكيف الاجتماعي.

جدول رقم (١٧) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للإسهامات المقدمة لهم في مجال المشروعات الريفية (حيوانية_ داجنة) (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
تقديم طرق الوقائية والرعاية اللازمة لكيفية التعامل في ظل التغيرات المناخية.	٦١	٦٤.٩	٢	٣.٢٤	١.٤٢٥	٢٤.٣٧٨ دالة ٠٠٠١	٤
تقديم بدائل محلية للأعلاف في ظل ارتفاع أسعارها.	٤٤	٣٣.٨	٥				
الاستفادة من خدمات مراكز الأسر المنتجة.	٥٣	٤٠.٨	٤				
تقنين المشكلات الناتجة عن تأخر سداد القروض التمويلية، والمساهمة في حلها.	٩٥	٧٣.١	١				
الاستفادة من خدمات برنامج " فرصة "	٧٥	٥٧.٧	٣				

توضح بيانات الجدول السابق استجابات أفراد عينة الدراسة حول الإسهامات المقدمة لهم في مجال المشروعات الريفية (حيوانية_ داجنة)، فأكدت الغالبية العظمى على أنها تمثلت في تقنين

المشكلات الناتجة عن تأخر سداد القروض التمويلية، والمساهمة في حلها، وذلك جاءت بنسبة ٧٣.١%، واحتلت المرتبة الأولى، بينما يليها في المرتبة الثانية الاستفادة من تقديم طرق الوقائية، والرعاية اللازمة لكيفية التعامل في ظل التغيرات المناخية بنسبة ٦٤.٩%، ثم جاء في المرتبة الثالثة الاستفادة من خدمات برنامج " فرص"، وذلك بنسبة ٥٧.٧ %، في حين جاءت في المرتبة الرابعة الاستفادة من خدمات مراكز الأسر المنتجة بنسبة ٤٠.٨%، ثم احتل تقديم بدائل محلية للأعلاف في ظل ارتفاع أسعارها المرتبة الخامسة بنسبة ٣٣.٨%. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٣.٢٤، والانحراف المعياري ١.٤٢٥، كما يتضح أن كا^{2} قد بلغت قيمتها ٢٤.٣٧٨، وعند درجة حرية ٤ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٠٥.

نستنتج مما سبق أن ما ينتج عن مظاهر التغيرات المناخية من تداعيات على المشروعات الريفية الحيوانية منها، والداجنة لدى العمالة غير المنتظمة، ومنها انخفاض الإنتاجية، وكذلك العائد الاجتماعي المنتظر منها كما هو موضح في الجدول رقم (١١)، ترتب عليه من مشكلات يعانون منها، وأهمها هو كيفية سداد قيمة القروض المستحقة عليهم، والمطلوب سدادها، لذلك كانت أولى الآليات التكيفية التي تبنتها الدولة في ضوء مؤسساتها المعنية هو العمل على تقنين المشكلات الناتجة عن تأخر سداد القروض التمويلية، والمساهمة في حلها، ومنها إطلاق المرحلة الأولى من برنامج دعم العمالة غير المنتظمة الذي يستهدف تقديم قروض لآلاف من المشروعات سواء الصغيرة منها أم متناهية الصغر، بالإضافة لما انبثق منه من مبادرات أهمها في هذا الجانب مبادرة "بر أمان"، والتي من بين خدماتها تقديم تعويضات مادية لهم نظير ما تعرضوا له من خسائر مادية لمشروعاتهم، وهو ما أشارت إليه أغلب حالات الدراسة في التحليل الكيفي، ومن أقوال أحدهم "**اتعرضت لمشكلة كبيرة بسبب خسرتي في دورة الفراخ اللي كنت عاملها، وكنت مطلع مبلغ يجي ٥ تلاف اعمل بيهم كذا دورة تساعد معايا في الدنيا، خسرت المشروع بسبب حرارة الجو، ولا بقيت عارف أسد اللي عليا ولا عارف أمشي بيتي، والحمد لله ولاد الحلال اتوسطوا ليا مع جمعية هنا، وساعدت معايا في سد الفلوس دي، وهما اتولوا الموضوع وبعدوا عني مشاكل البنك**"، ومن بين الآليات التكيفية الأخرى إمدادهم بالطرق الوقائية، والرعاية اللازمة لكيفية التعامل في ظل التغيرات المناخية، ومنحهم الفرصة من الاستفادة من خدمات برنامج "فرصة"، والذي يمثل منظومة متكاملة للتمكين، والتأهيل لدخول سوق العمل، والحصول على وظائف مناسبة، من أجل تكامل منظومة الحماية الاجتماعية من البرامج الاجتماعية المقدمة للأسر الأولى بالرعاية، وذلك لمساعدة القادرين منهم على العمل، والانتقال من الدعم إلى الاستقلالية المالية، والاكتفاء الذاتي من خلال تعزيز روح العمل، والإنتاج، والانتقال من الاتكالية إلى الاستقلال الاقتصادي(٥٣)، وكذلك الاستفادة من خدمات مراكز الأسر المنتجة، وأخيرًا تقديم بدائل محلية للأعلاف في ظل ارتفاع أسعارها، وتأسيسًا لما سبق يمكن القول بأن الآليات التي تقدمها الدولة في ضوء مؤسساتها المعنية ساهمت في دعم قدرات

العمالة غير المنتظمة في ظل التغيرات المناخية الراهنة على التكيف مع تداعياتها، وجاء ذلك متفقًا مع ما أشارت إليه آراء، ومقولات منظري البنائية الوظيفية أمثال " **تالكوت بارسونز، ومالينوفسكي، وبراون** " عن التكيف الاجتماعي.

٤. **النتائج الخاصة بالتساؤل الرابع: ما الصعوبات التي تعيق العمالة غير المنتظمة من الاستفادة من الآليات التي تتبناها المؤسسات المعنية وتنفيذها تجاههم؟**

جدول رقم (١٨) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للصعوبات التي تعوقهم من الاستفادة من الآليات التي تتبناها المؤسسات المعنية وتنفيذها تجاههم. (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
المنح المقدمة قليلة، وليست شاملة للجميع	٧٢	٥٥.٤	٥	٣.٤٩	١.٦١٦	١٨.٨٣٧ دالة ٠.٠١	٥
صعوبة التقديم إلكترونيًا على المنح، والخدمات المستحقة لنا	٨١	٦٣.٨	٣				
كثرة الطلبات المطلوبة للاستفادة من الخدمات، والمساعدات المقدمة لنا من الدولة.	١١٥	٨٨.٥	١				
عدم معرفتنا بالإجراءات، وكيفية استيفائها من أجل الحصول على الخدمات المخصصة لنا.	٩٩	٧٦.٢	٢				
عدم معرفتنا بقانون التأمينات، والمعاشات" الحماية التأمينية"	٦٧	٥١.٥	٦				
عدم المعرفة بمدى القبول فى المنحة التى تم التقديم عليها.	٨١	٦٢.٣	٤				

يشير استقراء الجدول السابق احتلال من يرون أن أولى الصعوبات التي تعوقهم من الاستفادة من الآليات التي تتبناها المؤسسات المعنية، وتنفيذها تجاههم، تمثلت في كثرة الطلبات المطلوبة للاستفادة من الخدمات، والمساعدات المقدمة لنا من الدولة بنسبة ٨٨.٥ %، أما المرتبة الثانية احتلها من يرون عدم معرفتنا بالإجراءات، وكيفية استيفائها من أجل الحصول على الخدمات المخصصة لنا بنسبة ٧٦.٢%، في حين جاء في المرتبة الثالثة صعوبة التقديم إلكترونيًا على المنح، والخدمات المستحقة لنا بنسبة ٦٣.٨%، ويليهم على التوالي كل من "عدم المعرفة بمدى القبول في المنحة التي تم التقديم عليها، وأن المنح المقدمة قليلة، وليست شاملة للجميع، وعدم معرفتنا بقانون التأمينات، والمعاشات" الحماية التأمينية"، ويمثل كل منهما بنسبة ٦٢.٣%، ٥٥.٤%، ٥١.٥%. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٣.٤٩، والانحراف المعياري ١.٦١٦، كما يتضح أن كا^2 قد بلغت قيمتها ١٨.٨٣٧، وعند درجة حرية ٥ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٠٥

نلاحظ مما سبق أن الصعوبات التي أعاقت العمالة غير المنتظمة من الاستفادة من الآليات التي تبنتها الدولة في ضوء مؤسساتها المعنية تجاههم نجدها أولها يدور حول الجانب الإداري المتمثل في كثرة الطلبات، والإجراءات المطلوبة من أجل التقديم للاستفادة من المنح، والمساعدات المقدمة لهم، بالإضافة عدم معرفتهم بالإجراءات، وكيفية استفاؤها من أجل الحصول على الخدمات المخصصة لهم، وهذا ما يعكس جهلهم، وعدم معرفتهم بتلك الأمور الإدارية، ويؤكد على ذلك أغلبية حالات الدراسة، ومنها أرقام (٢، ٥، ٩، ١٠)، ويقول أحدهما على سبيل المثال " **من كتر الورق اللي عوزينه تُهت منهم لدرجة إني زهقت، ومكنتش هقدم بس احتياجي للفلوس صبرت" ويضيف آخر" مكنتش عارف هما عوزين أيه بالضبط، وأعمله إزاي عشان كدا مقدمتش**"، بالإضافة إلى أن هذه الصعوبات تعكس مدى أميتهم المعلوماتية نحو التعامل مع المواقع التابعة للمؤسسات المعنية في هذا الجانب، ويظهر ذلك في صعوبة تقديمهم إلكترونيًا على المنح، والخدمات المستحقة لهم، وعدم معرفتهم بمدى قبولهم في المنحة التي تم التقديم عليها، وهو ما يشير إليه حالات الدراسة، ومنها أرقام (٢، ٣، ٧)، ويقول أحدهما على سبيل المثال " **مبعرفش اشتغل على الكمبيوتر، فبخلي حد يقدملي وإن ملاقيتش حد مبعرفش أقدم، وبرده إن اللي قدملي معرفنيش إن إسمي جه من اللي هياخدوا فلوس، مشهعرف برده**"، وأخيرًا جاءت أن المنح المقدمة قليلة، وليست شاملة للجميع، وعدم معرفتهم بقانون التأمينات، والمعاشات" الحماية التأمينية، من ضمن الصعوبات التي تعوقهم. وبالنظر إلى هذه الصعوبات نجد أنها تؤكد أداء الدولة في ضوء مؤسساتها المعنية لدورها المنوط بها تجاههم، وعدم تجاهلها لهم، وبخاصة في ظل التغيرات المناخية الراهنة، وهذا يدل على أن استراتيجية الدولة في ضوء مؤسساتها المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة تعد من أهم آليات التكيف التي ساعدت العمالة غير المنتظمة في التعامل مع تداعيات التغيرات المناخية الراهنة، حيث لم تقتصر هذه الاستراتيجية على جانب واحد فقط في تبنيها فئة العمالة غير المنتظمة، ومشكلاتها، بل شملت جميع جوانب حياتهم سواء الاجتماعية بعناصرها الرعائية، والصحية، والسكنية، أم الاقتصادية، وهو ما جاء متماشيًا مع آراء، ومقولات منظري البنائية الوظيفية أمثال " **تالكوت بارسونز، ومالينوفسكي وبراون**" عن التكيف الاجتماعي.

٥. **النتائج الخاصة بالتساؤل الخامس: ما المقترحات التي من شأنها زيادة دور المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة للحد من تأثيرات التغيرات المناخية عليهم؟**

جدول رقم (١٩) يوضح توزيع أفراد عينة الدراسة وفقًا للمقترحات التي من شأنها زيادة دور المؤسسات المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة للحد من تأثيرات التغيرات المناخية عليهم (استجابات متعددة)

المتغيرات	الدلالات الإحصائية						
	ك	%	الترتيب	متوسط حسابي	انحراف معياري	قيمة كا^2 والدلالة	درجة الحرية
عمل أبلكيشن صوتي شامل لجميع الخدمات.	١١٩	٩١.٥	١	٣.٣٨	١.٧٢٥	٣١.٤٩٥ دالة ٠.٠١	٥
وجود اهتمام المؤسسات الإعلامية بتوضيح كافة الجهود المقدمة لهم بشكل عام.	٥٤	٤١.٥	٦				
عمل دورات تدريبية حول كيفية التقديم للاستفادة من الخدمات سواء إلكترونيًا_ يدويًا	١٠٣	٧٩.٢	٢				
العمل على محو أمية غير المتعلمين منهم، وكذلك محو الأمية المعلوماتية لديهم.	٨٣	٦٣.٨	٤				
تبني فكرة التشاركية في إقامة مشروعات صغيرة لهم.	٩٩	٧٦.١	٣				
تبني فكرة التأمين على مشروعاتهم .	٧١	٥٤.٦	٥				

أشارت أغلبية أفراد عينة الدراسة وفقًا لما أسفرت عنه بيانات الجدول السابق أن أهم المقترحات التي من شأنها زيادة دور المؤسسات المعنية تجاههم جاءت في المرتبة الأولى في عمل أبلكيشن صوتي شامل لجميع الخدمات، وذلك بنسبة ٩١.٥%، بينما جاءت في المرتبة الثانية عمل دورات تدريبية حول كيفية التقديم للاستفادة من الخدمات سواء إلكترونيًا_ يدويًا بنسبة ٧٩.٢ %، في حين جاءت في المرتبة الثالثة تبني فكرة التشاركية في إقامة مشروعات صغيرة لهم بنسبة ٧٦.١%، يليها في المرتبة الرابعة العمل على محو أمية غير المتعلمين منهم، وكذلك محو الأمية المعلوماتية لديهم، وذلك بنسبة ٦٣.٨ %، يليها في المرتبة الخامسة تبني فكرة التأمين على مشروعاتهم بنسبة ٥٤.٦%، وأخيرًا جاءت وجود اهتمام المؤسسات الإعلامية بتوضيح كافة الجهود المقدمة لهم بشكل عام في المرتبة السادسة، وذلك بنسبة ٤١.٥%. كما أشارت بيانات الجدول السابق إلى أن المتوسط الحسابي ٣.٣٨، والانحراف المعياري ١.٧٢٥، كما يتضح أن كا^2 قد بلغت قيمتها ٣١.٤٩٥، وعند درجة حرية ٥ كانت قيمة الدلالة = ٠.٠١، وهي دالة إحصائيًا حيث أن مستوى المعنوية أقل من ٠.٠٥.

نستنتج مما سبق أن أولى المقترحات تدور حول جوانب تنظيمية لمختلف الآليات، والأدوار التي تقدمها الدولة في ضوء مؤسساتها المعنية تجاه العمالة غير المنتظمة، وجاءت في عمل أبلكيشن صوتي شامل لجميع الخدمات، حتى يكون مناسبًا لهم، وشامل لمختلف مستوياتهم التعليمية، وذلك من أجل ضمان وصول جميع الخدمات، والأدوار للأغلبية منها، أو حتى تكون متاحة، ومعلومة للجميع؛ تحقيقًا

لمبدأ تكافؤ الفرص أمام الجميع للاستفادة منها، كما أنه يسهل من عملية عمل حصر شامل لأعدادهم الفعلية، بالإضافة إلى أنه يساعد كذلك من إرسال رسائل صوتية إرشادية لهم، كما أنه يساعد من التغلب على الصعوبات التي عانت منها في الاستفادة من الخدمات المقدمة من قبل الدولة كما هو موضح في الجدول رقم (١٨)، وهو ما يؤكده حالات الدراسة في التحليل الكيفي، فيقول أحدهما على سبيل المثال" **أن حددوا لينا مكان مخصص على النت ندخل عليه، ونسجل كل حاجة عننا، ونعرف كل حاجة الدولة بتعملها أو هتعملها لينا ويسلام يكون بالصوت هيساعد الكل مننا المتعلم واللي مش متعلم واللي فاهم في النت وبرده اللي مش فاهم**"، ومن بين المقترحات الأخرى "عمل دورات تدريبية حول كيفية التقديم للاستفادة من الخدمات سواء إلكترونيًا_ يدويًا، وتبني فكرة التشاركية في إقامة مشروعات صغيرة لهم، والعمل على محو أمية غير المتعلمين منهم، وكذلك محو الأمية المعلوماتية لديهم، وتبني فكرة التأمين على مشروعاتهم، ووجود اهتمام لدى المؤسسات الإعلامية بتوضيح كافة الجهود المقدمة لهم بشكل عام.

خامسًا: <u>النتائج العامة للدراسة الميدانية، وتوصياتها</u>:

بعد تحليل نتائج الدراسة الميدانية، ومناقشتها يمكن استخلاص ما يأتي:

١. بينت نتائج الدراسة أن التغيرات المناخية أصبحت الآن ملموسة للجميع، وجاء أهم مظاهرها في أي تغير يحدث في معدلات المناخ الطبيعي سواء في درجات الحرارة، أم مواعيد نزول الأمطار، أم حالات الرياح، أم منسوب المياه.
٢. أوضحت نتائج الدراسة أن أهم مظاهر التغيرات المناخية على العاملين في مجال الصيد، والإنتاج السمكي، جاءت في الترتيب الأول ارتفاع درجة حرارة المياه، ويليها في الترتيب الثاني تبخر المياه من مشروعات الاستزراع السمكي.
٣. أظهرت نتائج الدراسة أن أولى مظاهر التغيرات المناخية التي يتعرض لها العاملين في مجال الإنتاج الزراعي يتمثل في نقص المياه اللازمة، ويليها في المرتبة الثانية انتشار الحشرات الضارة بالمحاصيل الزراعية.
٤. كشفت نتائج الدراسة أن مظاهر التغيرات المناخية التي يتعرض لها العاملين في مجال المشروعات الريفية (الحيوانية_ الداجنة)، تمثلت في ارتفاع حالات النفوق، ويليها كثرة حالات الإجهاد الحراري.
٥. أشارت نتائج الدراسة إلى المخاطر الاجتماعية التي يعانون منها أفراد عينة الدراسة بسبب التغيرات المناخية، جاءت في الترتيب الأول انخفاض مستوى الدخل، ويليها زيادة الخلافات الزوجية.
٦. أوضحت نتائج الدراسة أن أولى المخاطر الصحية التي يعانون منها أفراد عينة الدراسة بسبب التغيرات المناخية يتمثل في تكرار الإصابة بالأمراض، ويليها انتشار الأمراض، والأوبئة، ومع الإصابة بالأمراض المفاجئة.

٧. أقرت نتائج الدراسة أن النسبة الغالبة من إجمالي أفراد عينة الدراسة أشارت إلى أن أولى التأثيرات السكنية التي تحدثها التغيرات المناخية عليهم تمثلت في حدوث تغيرات في المعالم الخارجية للمسكن، ويليها اضطراب في عدد ساعات النوم، ومع زيادة التعرق، وصعوبة الجلوس داخل المسكن مدة طويلة.

٨. أسفرت نتائج الدراسة عن أن أهم تأثيرات التغيرات المناخية على العاملين في مجال الصيد، والإنتاج السمكي، جاءت في قلة الأسماك، وهجرتها، ويليها نفوق الأسماك، وانتشار الأمراض.

٩. كشفت نتائج الدراسة عن أن أهم تأثيرات التغيرات المناخية على العاملين في مجال الإنتاج الزراعي تمثلت في انخفاض إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية، ويليها موت بعض المحاصيل.

١٠. أظهرت نتائج الدراسة أن أولى تأثيرات التغيرات المناخية على العاملين في مجال المشروعات الريفية(حيوانية_ داجنة) يتمثل في انخفاض إنتاجية هذه المشروعات، ويليها انخفاض العائد الاجتماعي المنتظر منها، ومع صعوبة سداد مصادر التمويل.

١١. كشفت نتائج الدراسة عن الإسهامات المقدمة من قبل المؤسسات المعنية لأفراد عينة الدراسة من حيث جانب الرعاية الاجتماعية تمثلت في الحصول على معاش تكافل، وكرامة، والحصول على منحة العمالة غير المنتظمة.

١٢. أشارت نتائج الدراسة إلى الإسهامات المقدمة من قبل المؤسسات المعنية لأفراد عينة الدراسة من حيث الجانب الصحي تمثلت في الحصول على الإسعافات الأولية، ويليها الاستفادة من القوافل الطبية المجانية.

١٣. كشفت نتائج الدراسة عن الإسهامات المقدمة من قبل المؤسسات المعنية لأفراد عينة الدراسة من حيث الجانب السكني تمثلت في تغطية الأسطح بوسائل تحافظ على محتويات المسكن، ويليها طلاء الواجهات بألوان مناسبة لتخفيف من ارتفاع درجات الحرارة.

١٤. أظهرت نتائج الدراسة أن أهم الإسهامات المقدمة للعاملين في مجال الصيد، والإنتاج السمكي من قبل المؤسسات المعنية تمثلت في الاستفادة من خدمات مبادرة "بر أمان"، وجاءت في المرتبة الأولى، ويليها إمدادهم بالزريعة المناسبة لمقاومة التغيرات المناخية.

١٥. أسفرت نتائج الدراسة أن النسبة الغالبة من إجمالي أفراد عينة الدراسة أشارت إلى أن أهم الإسهامات المقدمة للعاملين في مجال الإنتاج الزراعي من قبل المؤسسات المعنية تمثلت في الحصول على سلالات زراعية متحملة، ويليها الاستفادة من الموارد المائية غير تقليدية مثل: استغلال مياه الصرف الصحي، والزراعي، وإعادة استخدامها.

١٦. أوضحت نتائج الدراسة عن أهم الإسهامات المقدمة للعاملين في مجال المشروعات الريفية "حيوانية_ داجنة" من قبل المؤسسات المعنية تمثلت في تقنين المشكلات الناتجة عن تأخر سداد القروض

التمويلية، والمساهمة في حلها، ويليها الاستفادة من تقديم الطرق الوقائية، والرعاية اللازمة لكيفية التعامل في ظل التغيرات المناخية.

١٧. أظهرت نتائج الدراسة أن أولى الصعوبات التي تعوق أفراد عينة الدراسة من الاستفادة من الآليات التي تتبناها المؤسسات المعنية، وتنفيذها تجاههم، تمثلت في كثرة الطلبات المطلوبة للاستفادة من الخدمات، والمساعدات المقدمة لهم من الدولة، ويليها عدم معرفتهم بالإجراءات، وكيفية استيفائها من أجل الحصول على الخدمات المخصصة لهم.

١٨. بينت نتائج الدراسة أن أهم المقترحات التي من شأنها زيادة دور المؤسسات المعنية تجاه أفراد عينة الدراسة تمثلت في عمل "أبلكيشن" صوتي شامل لجميع الخدمات، ويليها عمل دورات تدريبية حول كيفية التقديم للاستفادة من الخدمات سواء إلكترونيًا_ يدويًا، ومع تبني فكرة التشاركية في إقامة مشروعات صغيرة لهم.

ونتيجة لما سبق يمكن الوصول لمجموعة من التوصيات منها:

- نتيجة لما تبين من صعوبات تعيق من استفادة العمالة غير المنتظمة من الأليات المقدمة لهم، والتي تدور أغلبها حول الإجراءات الإدارية والتنظيمية نحو الاستفادة من مثل هذه الأليات، إلى جانب أميتهم المعلوماتية نحو التعامل مع المواقع الالكترونية المخصصة لهم من قبل المؤسسات المعنية، لذلك نقترح العمل على **تصميم تطبيق إلكتروني صوتي** خاص بفئة العمالة غير المنتظمة شامل لكل الإجراءات المطلوبة، والخدمات المقدمة، وتوقيتات تنفيذها، وغير ذلك، ويتم ذلك من خلال التنسيق بين المؤسسات المعنية منها وزارة التضامن الاجتماعي مع وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى **وضع بروتوكول تعاون** بين المؤسسات المعنية منها وزارة التضامن الاجتماعي مع وزارة التعليم العالي متمثلة في _ جامعة المنصورة _ للعمل بوجه خاص على محو أمية العمالة غير المنتظمة، وكذلك أميتهم المعلوماتية.
- في ظل ما تحدثه التغيرات المناخية من تداعيات على بيئتهم الاجتماعية ومنها انخفاض مستوى الدخل، وزيادة الخلافات الزوجية، ومع ما تقدمه المؤسسات المعنية من إسهامات في هذا الجانب من تقديم معاش تكافل وكرامة، ومنح مادية، **نقترح هنا تبني فكرة التشاركية** من خلال تأهيلهم، ومساعدتهم على إقامة مشروعات صغيرة، أو متناهية الصغر تساهم في تحسين مستوى معيشتهم، بدلًا من تقديم المنح المادية.
- في ظل ما تحدثه التغيرات المناخية من تداعيات على بيئتهم الاقتصادية في المجال الزراعي من انخفاض إنتاجية بعض المحاصيل الزراعية، وموت بعضها، وفي مجال المشروعات الريفية(حيوانية_ داجنة) من انخفاض إنتاجية هذه المشروعات، وانخفاض العائد الاجتماعي المنتظر منها، ومع صعوبة سداد مصادر التمويل، لذا **نقترح تبني فكرة التأمين** على أنشطتهم ، ومشروعاتهم

المختلفة والعائد منها، وذلك لمساعدتهم حال تعرضهم لمشكلات قانونية _ تمويلية ....، في حالة فشلها عامة، وبخاصةً في حالة فشلها بسبب تعرضها للأزمات الطارئة، ومنها التغيرات المناخية.

- تقديم مزيد من اللقاءات التعريفية بالجهود المبذولة في الفترات الأخيرة تجاه العمالة غير المنتظمة وخاصة " ما تم إنجازه فيما يتعلق بقانون الحماية التأمينية الاجتماعية، والصحية، حيث أنه تبين في ضوء نتائج الدراسة الراهنة عدم معرفتهم بها.
- إلقاء المزيد من الضوء على خدمات كل من برنامج فرصة، وبرنامج بالوعي مصر بتتغير للأفضل، والانتهاء من تفعيلهما على أرض الواقع، حتى تتمكن العمالة غير المنتظمة من اكتساب حرف، ومهن أخرى إضافية، أو تنمية مهاراتهم من أجل الارتقاء بمهنتهم الأساسية، ويمكن الاستفادة هنا من كل وزارة القُوَى العاملة، ومؤسسات المجتمع المدني في تنفيذها.

المراجـــــع:

١. فخري الفقي، الاقتصاد غير الرسمي: بين الدمج أو التكامل، مركز المعلومات واتخاذ القرار، رئاسة مجلس الوزراء، متاح على موقع https://idsc.gov.eg/Expert/details/619، تاريخ النشر ٢٠٢١/٩/٢٩م، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٥/٣٠م، الساعة ١١:٥٠م.

٢. فاطمة الزهراء على، آليات التكيف الاجتماعي مع تداعيات جائحة كورونا لدى العمالة غير المنتظمة: دراسة ميدانية في حي بولاق بمدينة القاهرة، مجلة كلية الآداب، مجلد(١٤)، عد(١)، جامعة الفيوم ،٢٠٢٢م، ص ص ١٠٧٩، ١٠٨٠.

٣. مهدي محمد القصاص، تصميم البحث الاجتماعي، دار نيبور للطباعة والنشر والتوزيع ، بغداد، العراق، ٢٠١٤م، ص ١٤٥.

٤. خالد محمد بن حمدان و وائل محمد إدريس، الاستراتيجية والتخطيط الاستراتيجي منهج معاصر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ٢٠١٩م، ص ص ٩٩، ١٠٠.

5. Madrean Schober, Strategic Planning for Advanced Nursing Practice Advanced Practice in Nursing, Under the Auspices of the International Council of Nurses (ICN), Springer International Publishing AG 2017,p2.

٦. صلاح عبد القادر النعيمي، الاستراتيجية والإدارة الاستراتيجية نظرة تحليلية وعلاقات تكاملية للمفاهيم والمصطلحات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، ٢٠٢١م، ص٢١.

٧. شيرين محمد إحسان، مقياس تمكين وبناء قدرات العمالة غير المنتظمة إجتماعيًا وإقتصاديًا، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، مجلد (٣)،عدد(٥٢)،جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، أكتوبر ٢٠٢٠ م، ص ص ٨٣٤، ٨٣٥.

٨. فاطمة الزهراء علي، مرجع سابق، ص ٣٠١٩.

٩. دعاء جابر، من هم العمالة غير المنتظمة؟.. تعرف على مستحقي منحة وزارة القُوَى العاملة، متاح على موقع https://www.dostor.org/3041546 ، تاريخ النشر الأربعاء ٢٠٢٠/٣/٢٥ ، الساعة: ٦:٥٧ م، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٥/٢٧م، الساعة ٣:٤٠م.
١٠. نسرين الشحات الصباحي ، التغير المناخي وأثره على الصراعات في شرق إفريقيا، العربي للنشر والتوزيع ، القاهرة، ٢٠٢٢م، ص ٢٢.
١١. عبد القادر الهواري، مناخ الأرض ٢١٥٠: دول وأقاليم الأفول والكوارث والجمال والرفاه، دار ببلومانيا للنشر والتوزيع، القاهرة ،٢٠١٩م، ص١١.
١٢. ساجد احميد الركابي، التنمية المستدامة ومواجهة تلوث البيئة وتغير المناخ، المركز العربي الديموقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين_ ألمانيا،٢٠٢٠م، ص ٣٧.
١٣. مهدي محمد القصاص، مرجع سابق، ص ٣٢.
١٤. حاتم عبد المنعم أحمد عبد اللطيف، تقييم الأثر البيئي لمشروعات التنمية والقرارات من المنظور الاجتماعي دراسة نظرية ميدانية، بورصة الكتب للنشر والتوزيع، القاهرة،٢٠١٦م، ص ص ١١٢: ١١٨.
١٥. إبراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ،٢٠٠٩م، ص ١٢٩.
١٦. فاطمة الزهراء علي، مرجع سابق، ص ٣٠٥٧.
١٧. رانيا حسين عبد السميع الصاوي، أثّر التغيرات البيئية المستحدثة وانعكاساتها على الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية في المجتمع الريفي" دراسة ميدانية على بعض القرى المصرية "، رسالة ماجستير "غير منشورة" ، جامعة عين شمس، معهد الدراسات والبحوث البيئية ، قسم العلوم الإنسانية البيئية،٢٠١٥ م.
١٨. عبدالكريم حامد زيادة، إدراك الزراع لبعض أضرار ظاهرة التغير المناخي على القطاع الزراعي وتكيفهم معها ببعض قرى محافظة الدقهلية، مجلة المنوفية للعلوم الاقتصادية والاجتماعية والزراعية، مجلد (٢)، عدد يناير، جامعة المنوفية، كلية الزراعة، ٢٠١٧ م.
١٩. أشرف محمد العزب، إدراك العاملين بالمنظمات التنموية لظاهرة التغيرات المناخية ببعض القرى المصرية ، مجلة العلوم الزراعية، مجلد (٨)، عدد (٧)، جامعة المنصورة، قسم الاقتصاد الزراعي والعلوم الاجتماعية، ٢٠١٧م.
20. Muddey Komla Donne, et al, Social Protection in the Informal Sector, Evidence from Ghana's Informal Sector,British Journal of Economics, Management & Trade, Vol (24), No (3), July 2019.

٢١. رأفت حسن مصطفى، ومصطفى لطفي عبد العزيز، دراسة اقتصادية واجتماعية لأثر التغيرات المناخية على الإنتاج السمكي من بحيرة البردويل، المجلة المصرية للاقتصاد الزراعي، مجلد (٣٠)، عدد (٤)، القاهرة، ديسمبر ٢٠٢٠م.

٢٢. شيماء أحمد حنفي أحمد، الآثار الاقتصادية المُحتملة للتغيرات المناخية على الأمن الغذائي في مصر ، رسالة ماجستير "غير منشورة"، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، قسم الاقتصاد، ٢٠٢٢ م.

٢٣. دلال الشحات السعيد حسن، المخاطر الاجتماعية للتغيرات المناخية وتأثيرها على المرأة الريفية: دراسة ميدانية، مجلة كلية الآداب بقنا، مجلد (٣٣)، عدد (٦٢)، جامعة جنوب الوادي، يناير ٢٠٢٤م.

٢٤. عشاشي محمد، التغيرات المناخية وآثارها على التنمية في الجزائر، مجلة الحوار الفكري، مجلد (١١)، عدد (١٢)، جامعة أحمد دراية، الجزائر،٢٠١٦م، ص ٢٣٧.

25. Hoesung Lee, el al, CLIMATE CHANGE 2023, Synthesis Report, Summary for Policymakers, IPCC, Geneva, Switzerland,2023, p4.

٢٦. أماني عبد الغفار أحمد علي، الرؤية الاقتصادية لمخاطر التغيرات المناخية على التنمية المستدامة وسبل مواجهتها في ضوء رؤية٢٠٣٠، المؤسسة المصرية العربية للاستثمار والابتكار والتنمية الصناعية، مجلد(٢)، عدد(٢)، القاهرة ، ٢٠٢٢م، ص٢٦.

27. Jameel R. Kaddo,Climate Change: Causes, Effects, and Solutions,A with Honors Projects, Parkland College,2016,p4

٢٨. محمد سمير محمد، أثر التغيرات المناخية على التنمية المستدامة وسوق العمل في العالم العربي، آفاق عربية وإقليمية، مجلد(٧)، عدد(١٢)، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة ،٢٠٢٣م، ص١٧٠.

٢٩. هشام بشير، التغيرات المناخية كمصدر لتهديد التنمية : دراسة حالة مصر، مجلة الاستقلال، عدد(٤)، مركز الاستقلال للدراسات الاستراتيجية والإستشارات، القاهرة، ٢٠١٦م، ص٨٢، ٨٣.

٣٠. هند فؤاد، التغيرات المناخية وآثارها على الحقوق الاجتماعية للفئات الأكثر تضررًا، دراسات في حقوق الانسان، دراسات وتقارير ، متاح على موقع https://hrightsstudies.sis.gov.eg/، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٥/٢٩م، الساعة ٥:٤٥م.

31. Dumrul, Y., & Kilicaslan, Z, Economic impacts of climate change on agriculture: Empirical evidence from ARDL approach for Turkey. Journal of Business Economics and Finance,vol (6), No(4), 2018, p336.

٣٢. هشام بشير، مرجع سابق، ص ص ٨٤، ٨٥.

٣٣. محمد سمير محمد، مرجع سابق، ص ١٨٣.

34. Nigel W. Arnell, Climate change and global water resources: SRES emissions and socio-economic scenarios,Global Environmental Change,Human and Policy Dimensions,Vol)14(, No (1), 2014, p52.

٣٥. سالي محمود عاشور، الآثار الاجتماعية لتغير المناخ على الشعوب العربية، أفاق عربية وإفريقية، مجلد(٦)، عدد(١١)، الهيئة العامة للاستعلامات، القاهرة،٢٠٢٢م، ص ص ٣٣، ٣٤.

36. Baltas, E. Impact on Water Resources in a Mountainous Basin under the Climate Change Transient Scenario (UKTR). American Journal of Climate Change,2014 , 3, p118.

٣٧. رأفت حسن مصطفى، ومصطفى لطفي عبد العزيز، مرجع سابق، ص ١١٥١.

٣٨. هشام بشير، مرجع سابق، ص ص ٨٦ ،٨٧.

٣٩. أماني عبد الغفار أحمد علي، مرجع سابق، ص ٢٧.

٤٠. سالي محمود عاشور، مرجع سابق، ص ص ٣٢، ٣٣.

٤١. محمد سمير محمد، مرجع سابق، ص ص ١٧٨، ١٧٩.

42. Miguel Arias Cañete, Our planet, our future, Fighting,climate change together, Imprimerie Centrale in Luxembourg,2018,p3.

٤٣. هشام بشير، مرجع سابق، ص٩٧.

٤٤. منال السيد عبدالحميد، أثر التغيرات المناخية على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة ٢٠٣٠ بجمهورية مصر العربية: دراسة تحليلية، مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، مجلد (٢٤)، عدد(٣)، جامعة القاهرة، ٢٠٢٣م، ص ٢٦٩.

٤٥. هشام بشير، مرجع سابق، ص٩٨.

٤٦. أماني عبد الغفار أحمد علي، مرجع سابق، ص ٣١.

٤٧. آمنة فايد، التغيرات المناخية في مصر التداعيات وآليات التكيف، مركز الاهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، متاح على https://acpss.ahram.org.eg/News/17315.aspx، تاريخ النشر ٢٠٢١/١١/١٥، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٥/٢٦، الساعة ٤:١٢م.

٤٨. جهاز شئون البيئة، مصر وقضية التغيرات المناخية مقدمة، متاح على موقع https://www.eeaa.gov.eg/Uploads/Reports/Files تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٥/٢٩م، الساعة ٦:٣٠م.

٤٩. طارق عزيز مرعي، إسهامات الممارسة العامة للخدمة الاجتماعية في مواجهة مشكلات العمالة غير المنتظمة، مجلة الخدمة الاجتماعية، مجلد (٧٤)، عدد (٤)، الجمعية المصرية للأخصائيين الاجتماعيين، القاهرة، ٢٠٢٢م، ص ص ١٥٧، ١٥٨.

٥٠. محمد سامي الكميلي، مجهود الدولة لمساندة العمالة غير المنتظمة في ٩ سنوات بعهد الرئيس السيسي، متاح على موقع https://www.elwatannews.com/news/details/6846541 ، تاريخ النشر الخميس ٥/١٠/ ٢٠٢٣م، الساعة ٥:٠١م، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٥/٣٠م، الساعة ١١:٣٠م.

٥١. الهيئة العامة للاستعلامات، المؤتمر العربي الأول للمناخ والتنمية المستدامة تحت شعار الأخضر حياة، متاح على موقع https://www.sis.gov.eg/Story/241162?lang=ar، تاريخ النشر ٩/١٨ /٢٠٢٢، الساعة ٨:٢٥ م، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٥/٢٩م، الساعة١٤:٥م.

٥٢. وزارة التضامن الاجتماعي، المبادرات والبرامج، المبادرات ، https://www.moss.gov.eg//ar-eg/Pages/initiative-details.aspx?pid=14، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٦/١٠، الساعة ٦:٠٠م.

٥٣. منة عبده، التضامن الاجتماعي" توضح الخدمات المقدمة خلال برنامج فرصة"، متاح على موقع https://www.elwatannews.com/news/details/6800875#goog_rewarded، تاريخ النشر ٢٠٢٣/٩/١٤م، الساعة ٤:٥٥ص، تاريخ الدخول ٢٠٢٤/٦/١٠، الساعة ٦:٣٠م.